الأمم المتحدة

A/62/609–S/2007/757

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
21 December 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البند ٦٦ (أ) من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

الأطفال والصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن (S/PRST/2006/48)، الذي طلب بموجبه المجلس إلي أن أقدم تقريرا عن إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ القرارات ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) و ١٥٣٩ (٢٠٠٤). ووفقا لطلب المجلس، يتضمن التقرير معلومات عن الامتثال لوضع حد لتجنيد الأطفال أو استخدامهم في الصراعات المسلحة في انتهاك للقانون الدولي المنطبق وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب بحق الأطفال المتضررين جراء الصراعات المسلحة[(١)]. ويتضمن التقرير أيضا معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ؛ ومعلومات عن التقدم المحرز في وضع وتنفيذ

(١) يشمل القانون الدولي الساري المفعول فيما يتعلق بحقوق الأطفال وحمايتهم في الصراعات المسلحة، على وجه الخصوص: اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والالتزامات المنصوص عليها في البروتوكولين الإضافيين لهذه الاتفاقيات لعام ١٩٧٧؛ واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، والبروتوكول الاختياري المكمل لها المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠؛ والبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها؛ واتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

280108 250108 07-65602 (A)

خطط العمل (المشار إليها في الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)؛ ومعلومات عن تعميم مسألة حماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٢ - وعملا بقرارات مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١)؛ و ١٤٦٠ (٢٠٠٣)؛ و ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، و ١٦١٢ (٢٠٠٥) يتناول التقرير مدى الامتثال لوضع حد لتجنيد الأطفال أو استخدامهم، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم، والاغتصاب وغيره من الاعتداءات الجنسية، وعمليات الاختطاف ومنع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال؛ والهجمات على المدارس والمستشفيات من جانب أطراف الصراع المسلّح.

٣ - وقد شملت عملية إعداد هذا التقرير إجراء مشاورات موسعة داخل الأمم المتحدة، لا سيما مع فرقة العمل المعنية بالأطفال والصراع المسلح في المقر، وأفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وكذلك مع الدول الأعضاء المعنية والمنظمات غير الحكومية. وتعد أفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، المصدر الأساسي للمعلومات الواردة في هذا التقرير.

٤ - وتتعلق أي إشارة إلى تقارير أو حالات أو حوادث وما إلى ذلك في هذا التقرير بمعلومات جرى جمعها وفحصها والتحقق منها لأغراض الدقة. وفي الحالات التي تعذر فيها الحصول على المعلومات أو التحقق منها بشكل مستقل، بسبب عوامل من قبيل انعدام الأمن أو فرض قيود على الوصول إليها سيشار إليها، على هذا النحو.

٥ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) فقد استرشدت ممثلتي الخاصة، في تحديد الحالات التي تدخل ضمن نطاق ولايتها بمعايير الفصل في وجود صراع مسلح المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي والسوابق القضائية الدولية[٢]. وقد اتبعت ممثلتي الخاصة في تنفيذ ولايتها نهجا عمليا وتعاونيا في التعامل مع هذه المسألة مع تأكيد البعد الإنساني والتركيز على كفالة حماية واسعة وفعالة للأطفال المعرضين للصراع والمتضررين منه في الحالات المثيرة للقلق. والإشارة إلى حالة مثيرة للقلق لا تعد حكما قانونيا كما أن الإشارة إلى طرف من غير الدول لا يؤثر في وضعه القانوني.

---

(٢) انظر على سبيل المثال المادة ٢ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والمادة ١ من البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧ لتلك الاتفاقيات؛ و(طبعة) ج. بيكيت، التعليق على اتفاقية جنيف الرابعة، (١٩٥٨) الصفحة ٢٠؛ وقضية تاديتش، IT-94، دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥).

ثانيا – مسائل شاملة مثيرة للقلق

٦ – يرتبط تجنيد الأطفال ارتباطا وثيقا بالتشرد الداخلي، كما هو الحال في كولومبيا، حيث يصبح التشرد غالبا السبيل الوحيد المتاح أمام الأسر في بعض المناطق لتجنب تجنيد أطفالهم من قبل الجماعات المسلحة. ومن جهة أخرى، تشير الدلائل إلى أن مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا تشكل غالبا مصدرا أوليا لتجنيد الأطفال كمقاتلين بسبب وجود تجمعات مواتية من الأطفال الضعفاء فيها. ويقال إن نقص الأمن حول هذه المخيمات يشكل عنصرا مهما يزيد من إمكانية تجنيد الأطفال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت بعض التقارير بأن فصيل كارونا قام باختطاف وتجنيد أطفال من مخيمات المشردين داخليا في سري لانكا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، جرى تجنيد أطفال من مخيمات المشردين داخليا في محافظة كيفو الشالية من جانب القوات الموالية لزعيم المتمردين لوران نكوندا خلال اندلاع أعمال العنف مؤخرا.

٧ – ولا تزال حركة الجماعات المسلحة عبر الحدود لتجنيد الأطفال من مخيمات اللاجئين تبعث على القلق. فعلى طول الحدود السودانية التشادية، تقوم جماعات مسلحة سودانية وتشادية بتجنيد أطفال من مخيمات اللاجئين السودانيين في شرق تشاد؛ بينما تقوم الجماعات المتمردة السودانية بتجنيد أطفال من مخيمات اللاجئين التشاديين في دارفور. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ حدثت أيضا طفرة في تجنيد واستخدام الأطفال الكونغوليين والروانديين في كيفو الشمالية، من مخيمات وتجمعات اللاجئين في رواندا، من جانب القوات الموالية للوران نكوندا؛ وللأطفال الأوغنديين من المناطق الواقعة على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وتُعد عمليات نقل الأطفال الضعفاء من جانب كل من الحكومة والجماعات المتمردة عبر الحدود خلال الصراعات المسلحة واحدة من أسوأ أشكال الاتجار في الأطفال.

٨ – وتتعرض الفتيات، وأحيانا الفتيان، لأشكال مختلفة من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب خلال الصراعات المسلحة. ويحظر القانون الدولي ارتكاب أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال سواء من جانب أطراف حكومية أو غير حكومية في الصراع كما تعد هذه الأعمال انتهاكا لحقوق الإنسان. وتستخدم الجماعات المسلحة في دارفور الاغتصاب كأسلوب من أساليب الحرب لإذلال الفتيات وأسرهن عمدا وإجبارهم على مغادرة ديارهم. وفي منطقة البحيرات الكبرى، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي أشارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى مستويات مروّعة من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وعلى سبيل المثال، تشمل ستون في المائة من

الحالات التي سُجلت في كيسنجاني بشمال جمهورية الكونغو الديمقراطية ضحايا تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٧ عاما. لذا، فمن الضروري أن يحاكم مرتكبو أعمال الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي التي تترك آثارا مدمرة بعيدة المدى على الضحايا، على نحو يتناسب مع جسامة جرائمهم. ويعد القرار الأخير الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية بفتح التحقيق في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن مزاعم الاغتصاب وغيره من الجرائم الجنسية المرتكبة في إطار الصراعات المسلحة بين الحكومة والقوات المتمردة، خطوة مهمة لتحقيق تلك الغاية.

٩ - كما نواجه بشكل متزايد حالات لأطفال محتجزين بسبب مزاعم عن ارتباطهم بجماعات مسلحة، مما يشكل انتهاكا للمعايير الدولية، كما هو الحال على سبيل المثال في إسرائيل وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق والفلبين وكولومبيا. ويتعرض العديد من الأطفال المحتجزين لسوء معاملة وتعذيب واستجوابات قسرية وحرمان من الطعام والتعليم. ويفتقر الأطفال أيضا لإمكانية الحصول على مساعدة قانونية فورية وملائمة، ولا يتم غالبا فصلهم عن البالغين. وفي حالات معينة يستخدم بعض هؤلاء الأطفال كمرشدين ومخبرين للعمليات العسكرية الحكومية، وغالبا ما يكون ذلك تحت الإكراه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إطلاق سراح بعض الأطفال بسبب جهود الدعوة التي قامت بها الأمم المتحدة، كما حدث في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومع ذلك لا يزال العديد من الأطفال في مراكز الاحتجاز والسجون المحلية ومراكز التحقيق ومعسكرات التوقيف.

١٠ - وقد تزايدت وتيرة الهجمات المنتظمة والمتعمدة على أطفال المدارس والمدرسين والمباني المدرسية منذ تقديم التقرير السابق، في بعض حالات الصراع، مما يتطلب مزيدا من الاهتمام من قبل المجتمع الدولي واتخاذه إجراءات بشأنها. وفي أفغانستان، ما زال المتمردون يحرقون المدارس، لا سيما مدارس الفتيات، في محاولة لإرهاب الفتيات ومنعهن من الدراسة. وفي العراق، يتعرض التلاميذ أيضا لجرائم عنف وعمليات قتل طائفية، لا سيما في بغداد والموصل. وأسهمت عمليات قتل المدرسين وإغلاق المدارس وخوف الأطفال من الاختطاف في حدوث نقص شديد في معدلات المواظبة على الدراسة.

١١ - وبرغم تعهد حكومة تايلاند المستمر بتأمين حصول الأطفال على التعليم، فقد أصبح تعطّل الدراسة الذي تعاني منه المدارس في المناطق الجنوبية من البلاد بسبب الهجمات العنيفة على المدارس والأطفال والمدرسين من جانب العناصر المسلحة، من الأمور المثيرة للقلق المتزايد. ففي آذار/مارس ٢٠٠٧، قُتل ثلاثة تلاميذ وجُرح سبعة آخرون في هجوم على

مدرسة داخلية في سنجلا؛ كما أصيب خمسة تلاميذ في مدرسة ابتدائية عندما أُطلقت النار على حافلتهم في نراثيوات. وقتل حتى الآن ثلاثة وسبعون مدرسا وأُحرق ما يزيد على مائة مدرسة من بينها إحدى عشرة مدرسة في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧ فقط في إقليم رامان بمحافظة يالا. وتستحق جهود الحكومة الرامية لإبقاء المرافق التعليمية مفتوحة أمام جميع الأطفال في المنطقة الإشادة.

١٢ - ومنذ الفترة المشمولة بتقريري السابق حدثت عدة سوابق مهمة لوضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم ضد الأطفال من العقوبة، لا سيما الجرائم المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات الحكومية أو الجماعات المسلحة. وتشمل هذه السوابق تأكيد التهم التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية لتوماس لوبانجا دييلو مؤسس وزعيم اتحاد الوطنيين الكونغوليين في إقليم إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تجنيد وسوق أطفال دون سن الخامسة عشرة واستخدامهم للمشاركة الفعلية في الأعمال القتالية، ومذكرات الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ضد خمسة من كبار أعضاء جيش الرب للمقاومة منهم رئيس الحركة جوزيف كوني الذي وجهت إليه ٣٣ تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من بينها التجنيد الإجباري للأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية. علاوة على ذلك، وللمرة الأولى يمثل رئيس دولة سابق هو الرئيس الليبيري تشارلز تيلر للمحاكمة أمام المحكمة الخاصة لسيراليون في لاهاي ويواجه ١١ تهمة تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، من بينها تجنيد أو سوق أطفال في صفوف قوات أو جماعات مسلحة واستخدامهم في المشاركة الفعالة في الأعمال القتالية. وتشكل الأحكام التي أصدرتها المحكمة الخاصة لسيراليون ضد ألكس تامبا وبريما بازي كامارا وسانتيكي بوربور كانو من المجلس الثوري للقوات المسلحة؛ وإدانة أليو كونديوا من ميليشيا قوات الدفاع المدني، بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم كمقاتلين، رسالة مهمة بأن مثل هذه الجرائم ضد الأطفال لن يتم التهاون فيها، وأن الأشخاص الضالعين في مثل هذه الممارسات سيقدمون إلى العدالة. وإلى جانب الجهود الدولية، ينبغي أن تبدأ السلطات الوطنية أيضا على الفور في اتخاذ الإجراءات القانونية الوطنية المناسبة لمقاضاة مرتكبي الجرائم الجسيمة بحق الأطفال.

١٣ - وتترتب على استخدام الأسلحة العشوائية، مثل استخدام الذخائر العنقودية في الهجمات التي تشن على مناطق تجمع المدنيين، آثار خطيرة في المدنيين لا سيما الأطفال، حتى بعد انتهاء الصراعات بفترة طويلة. ففي جنوب لبنان على سبيل المثال، ما زال الأطفال يتعرضون للإصابة والقتل بسبب الكميات الكبيرة من الذخائر العنقودية التي لم تنفجر والتي خلّفها الصراع الذي جرى في عام ٢٠٠٦. ومن الضروري وضع صك دولي ملزم قانونا لحظر استخدام الذخائر العنقودية التي تسبب أضرارا للمدنيين.

١٤ - وقد مُنحت عمليات إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة تركيزا أقل من التركيز الذي مُنح لعمليات نزع السلاح والتسريح في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ونظرا لأن فرص الانتعاش في معظم البلدان تعتمد أيضا على إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع على نحو ناجح، فإن جهود بناء السلام يجب أن تعالج مسألتي حماية الأطفال واحتياجات إعادة إدماجهم، في إطار التخطيط الأولي لعمليات بناء السلام وتنفيذها. ويجب أن تكون برامج الانتعاش والتنمية بعيدة المدى والمرتبطة ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نابعة من المجتمع المحلي من أجل أن تكون عملية إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع مستدامة وناجحة.

ثالثا - معلومات عن الامتثال لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات المرتكبة ضدهم وعن التقدم المحرز في هذا الصدد

١٥ - يقدم هذا التقرير معلومات عن التطورات التي شهدتها الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧. وأحيلت أيضا إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقارير عن الأطفال والصراعات المسلحة في أوغندا وبوروندي وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسري لانكا والسودان والصومال وكوت ديفوار ونيبال.

١٦ - وجرى تقييم التقدم الذي أحرزته الأطراف المدرجة أسماؤها في القائمتين الواردتين المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير، والمذكورة في متن تقريري لعام ٢٠٠٦ (A/61/529-S/2006/826)، لمعرفة ما إذا كانت قد توقفت عن تجنيد الأطفال واستخدامهم كمقاتلين، وما إذا كانت قد كفّت عن ارتكاب انتهاكات خطيرة أخرى ضدهم. ويجري أيضا تقييم التقدم الذي أحرزته الأطراف المذكورة لمعرفة مدى تحاورها مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة أو الأفرقة القطرية للأمم المتحدة (على حد ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ١٥٣٩ (٢٠٠٤))، وما إذا كانت هذه الأطراف، من خلال هذا الحوار أو في سياق عمليات أخرى كبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أو من خلال توقيع اتفاقات سلام، قد أعدّت خطط عمل تهدف إلى وضع حد لاستخدام الأطفال كمقاتلين ونفذتها، وسرّحت جميع الأطفال من صفوفها.

١٧ - أما الأطراف التي تمتثل امتثالا تاما للشروط المحددة في خطط العمل وتتخذ تدابير يمكن التحقق منها لمعالجة جميع الانتهاكات الخطيرة الأخرى المنسوبة إليها معالجةً ترضي أفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة أو الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وفرقة العمل المعنية بالأطفال والصراع المسلح في المقر، فسيُنظر في إمكان شطب أسمائها من

القائمتين المرفقتين. ولا يُبطل شطب الاسم من القائمة بأي شكل من الأشكال ضرورة مواصلة فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ أو الفريق القطري للأمم المتحدة رصد الأطراف التي كانت أسماؤها مدرجة فيها سابقا. فإذا ثبت أنّ الأطراف المشطوبة أسماؤها قامت، في وقت لاحق، بتجنيد الأطفال أو استخدامهم كمقاتلين، أو أنها منعت الأمم المتحدة من التحقق بشكل مستمر وبدون أي عوائق، أعيد إدراج أسمائها في القائمتين المرفقتين وأُخطر مجلس الأمن بعدم امتثالها لما دعا إليه في هذا الشأن.

١٨ - ومن الإنجازات الجديرة بالذكر التي حُققت مع أطراف الصراع في كوت ديفوار، عدم تسجيل أيّ حالات جديدة لتجنيد الأطفال منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. وقد كفّت القوات المسلحة للقوات الجديدة (التي باتت تدعى الآن قوات الدفاع والأمن للقوات الجديدة) والميليشيات المسلحة الأربع في كوت ديفوار، وهي جبهة تحرير الغرب الكبير والحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار والتحالف الوطني لشعب وي والاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير، عن تجنيد الأطفال واتخذت تدابير ملموسة للتعرف على هويات الأطفال الملحقين بقواتها والإفراج عنهم من أجل إعادة تأهيلهم، وذلك منذ قيامها بتوقيع خطط العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على التوالي.

ألف - معلومات عن الامتثال لشروط مجلس الأمن والتقدم المحرز في معالجة الحالات المدرجة في جدول أعماله

التطورات في أفغانستان

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهور الوضع الأمني في أفغانستان وتواصل وقوع الأطفال ضحايا للصراع بين العناصر المناهضة للحكومة، بمن فيهم طالبان، وقوات الأمن الوطنية والدولية، أي التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة وكذلك القوات الدولية للمساعدة الأمنية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد أسهم ضعف الإدارة والنظام القضائي، إضافة إلى نقص التغطية التي توفرها قوات الأمن الأفغانية للمناطق التي ينشط فيها المتمردون، في نقص توفير الحماية للأطفال المتأثرين بالصراع. وقد أوقعت الاعتداءات العشوائية والاستخدام المفرط للقوة على أيدي طالبان وسائر العناصر المسلحة، بما في ذلك استخدام السيارات المفخخة والعمليات الانتحارية والأجهزة المتفجرة المرتجلة ضد القوات الوطنية والدولية، أعدادا كبيرة من القتلى والجرحى بين الأطفال. وارتُكب العديد من هذه الاعتداءات في مناطق كثيفة السكان أو بجوار تجمعات سكانية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٧، أوقعت أعمال العنف التي يقوم بها المتمردون ما لا يقل عن ٩٥٠ قتيلا في صفوف المدنيين وثّقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

أنّ من بينهم على الأقل ٤٩ قتيلا و ١٩ جريحا من الأطفال. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تعرضت قافلة تابعة للقوات الدولية للمساعدة الأمنية في مقاطعة أورُزغان كانت توزع الحلوى والمياه على أطفال المنطقة، لهجوم انتحاري أدّى إلى مقتل ٤ بنات و ٧ صبيان تراوحت أعمارهم بين الـ ٨ أعوام والـ ١٥ عاما.

٢٠ - وبات الأطفال أيضا يقعون ضحايا للعمليات العسكرية التي تستهدف المتمردين، بما في ذلك عمليات القصف الجوي التي تقوم بها القوات العسكرية الدولية. فعمليات القصف الجوي هذه تخطئ أحيانا أهدافها فتصيب المناطق المدنية وتودي بحياة الأطفال. ففي ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، قُتل ٩ مدنيين بينهم ٤ أطفال في قصف جوي على مقاطعة كابيسا قامت به قوات التحالف العسكرية. وفي ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، أفيد بمقتل ٢١ مدنيا بينهم نساء وأطفال في مقاطعة هلمند جراء عمليات قصف جوي كانت نُفّذت مساندةً لعمليات القوات الدولية للمساعدة الأمنية. وأقرت هذه القوات في حلقة العمل المعنية بحماية المدنيين التي عقدت في كابل في آب/أغسطس ٢٠٠٧ بأن أخطاء تُرتكب أثناء العمليات، وأبلغت الأمم المتحدة بأنها تواصل ضبط عملياتها لتقليل عدد الضحايا بين المدنيين إلى الحد الأدنى.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سبّبت الذخائر غير المنفجرة أيضا وقوع قتلى وجرحى بين الأطفال. وفي الفترة بين آب/أغسطس ٢٠٠٦ وتموز/يوليه ٢٠٠٧، وقع ٢٩٥ انفجارا لألغام وذخائر غير منفجرة أوقعت إصابات في صفوف الأطفال الذين قُتل منهم ما لا يقل عن ٥٩. وهي تشكل أكثر من ٦٠ في المائة من عدد الحوادث الإجمالي.

٢٢ - ولا تزال الأمم المتحدة قلقة بسبب التقارير التي تردها عن استخدام طالبان وسائر المتمردين الأطفال من أجل تنفيذ الاعتداءات، وكدروع بشرية في بعض الأحيان. فقد وردت تقارير مفادها أنّ طالبان تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم في تنفيذ الأنشطة التي تضطلع بها، كالعمليات الانتحارية مثلا. وهذه ظاهرة حديثة العهد نوعا ما، وقد وثّقت الأمم المتحدة عددا من الحالات البارزة التي استُخدم فيها أطفال لتنفيذ هذا النوع من الاعتداءات. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٧، حاول طفل يقدَّر عمره بين الـ ١٢ والـ ١٥ سنة دخول أحد مخافر الشرطة في مدينة خوست بمقاطعة خوست فقتل نفسه وأحد الحراس وجرح ٤ مدنيين. إضافة إلى ذلك، ضُبط صبي عمره ١٤ عاما مرتديا سترة انتحارية وهو في طريقه لاغتيال حاكم مقاطعة خوست. ولم تتعهّد أيّ من هذه المجموعات بعد بالكف عن هذه الممارسة.

٢٣ - ومضت طالبان وغيرها من العناصر المناهضة للحكومة في استهداف المدارس باعتداءاتها، وما فتئت الحوادث الأمنية التي تتعرض لها المدارس والتهديدات التي يتلقاها الطلبة

والمدرّسون والتي توثّقها الأمم المتحدة مصدر قلق بالغ. وبين آب/أغسطس ٢٠٠٦ وتموز/يوليه ٢٠٠٧، تعرضت المدارس لما لا يقل عن ١٣٣ اعتداء موثّقا. وأسفرت هذه الاعتداءات عن ١٠ وفيات مُبلّغ عنها بين الطلبة على الأقل، وذلك في المقاطعات الجنوبية بشكل أساسي. وأفيد في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٧ بوقوع ما لا يقل عن ١٠٠ اعتداء في الجنوب. وتعرّضت طالبات ومدرّسات لاعتداءات متعمّدة، واستُهدفت مدارس البنات بشكل خاص. وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أطلق مسلحان النار فقتلا تلميذتين وجرحا ستا أخريات كن يغادرن مدرسة كالاي ميادين للبنات في منطقة كالاي سعيد حبيب في مقاطعة لوغار. واستنادا إلى وزارة التربية، هناك ٣٨٤ مدرسة مقفلة حاليا من أصل الـ ٧٢١ مدرسة التي تضمها مقاطعات هلمند وقندهار وأورُزغان وزابول الجنوبية.

التطورات في بوروندي

٢٤ - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بعدم الاستقرار على الصعيد السياسي والتوتر المستمر بين الحكومة وأحزاب المعارضة السياسية في أعقاب التعديلات الوزارية التي انفرد رئيس الجمهورية بإجرائها في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وتميزت أيضا بتعثر تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الذي وقّعته الحكومة والجماعة المتمردة المسلحة المسماة قوات التحرير الوطنية، فصيل أغاثون رواسا في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ولا يزال الأطفال يُلحَقون بقوات التحرير الوطنية. وكان من دواعي القلق البالغ استمرار فصيلي قوات التحرير الوطنية، أي فصيل أغاثون رواسا وفصيل جان بوسكو (المعروف بغاتايري) الأصغر حجما والمنشق، في تجنيد الأطفال. غير أنّ فصيل جان بوسكو المنشق عن قوات التحرير الوطنية (المعروف بغاتايري) قد حُلّ الآن. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٧، أفيد بتجنيد ٨٥ طفلا في أنحاء البلد، من أصلهم ٦٠ جُنّدوا في الأشهر التي تلت توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. وقيل إنّ الزيادة المفاجئة في تجنيد الأطفال على يد قوات التحرير الوطنية كانت ترمي إلى تعزيز قدرة هذه القوات على المساومة إذا أجريت مفاوضات أخرى لإحلال السلام، وتمكينها من المطالبة بمستحقات مالية أعلى خلال مرحلتي تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم. ويضم الأطفال الـ ٦٠ المشار إليهم أعلاه ٤٨ تلميذا من بلدات غاشاسا ورومونجي ومارانغارا وغاشيكانوا بمقاطعتي بوروري ونغوزي. وكان قد أُفرج عن معظم هؤلاء الأطفال أو فروا من صفوف قوات التحرير الوطنية بسبب تعثّر تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل وتأخر توزيع المستحقات المالية ذات الصلة بتسريح الأطفال الناجم عن ذلك. وتجدر الإشارة إلى تطور إيجابي أُفرج في سياقه، في آذار/مارس ٢٠٠٧، عن ٢٦ طفلا

تتراوح أعمارهم بين الـ ١٤ و ١٨ سنة كانوا محتجزين في مخيم التسريح السابق في راندا، والتحقوا بأسرهم ومجتمعاتهم المحلية قبل زيارة ممثلي الخاص.

٢٥ - وما فتئ احتجاز الأطفال مسألة تدعو للقلق. غير أنّ تقدما أُحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتمثل في الإفراج عن بعض الأطفال المحتجزين بسبب ارتباطهم بقوات التحرير الوطنية. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٧، أفيد باحتجاز ٤٩ طفلا متهما بالانخراط في مجموعات مسلحة، ولا سيما في محافظتي بوجومبورا ميري وبوجومبورا الريفية بشكل خاص. ويمثل هذا العدد زيادة قدرها ٣٥ في المائة على حالات الاحتجاز المماثلة منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. وكان العديد من الأطفال المعنيين قد أودع السجن لعدة أشهر دون محاكمة أو دون الحصول على مساعدة قانونية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، أُطلق سراح أكثر من ٦٥ طفلا كانوا محتجزين في سجن مبيمبا بسبب ارتباطهم السابق بقوات التحرير الوطنية.

٢٦ - ونتيجة لوقف إطلاق النار، انخفض بنسبة ٣٠ في المائة مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير الأخير عددُ الأطفال القتلى والمشوهين في الاشتباكات المسلحة بين أفراد القوات المسلحة (قوات الدفاع الوطنية) وقوات التحرير الوطنية في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧. وأفيد بقتل أو تشويه ما مجموعه ٤٠ طفلا على أيدي قوات الدفاع الوطنية وقوات التحرير الوطنية، علما أنّ ٨٠ في المائة من الضحايا قُتلوا بانفجار قنابل يدوية خلال عمليات النهب. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قتل خمسة أطفال في بلدة طابا في مقاطعة غيتيغا عندما ألقى ثلاثة جنود من قوات الدفاع الوطنية قنبلة يدوية على منزلهم.

٢٧ - ومن دواعي القلق البالغ أيضا عمليات الاغتصاب وأعمال العنف الجنسي الأخرى التي يمارسها ضد الأطفال عناصر من قوات التحرير الوطنية وبعض عناصر الأجهزة الأمنية. فقد أفيد خلال الفترة المشمولة بالتقرير بوقوع أكثر من ٣٠ من هذه الحالات، مثلت البنات٨٠ في المائة من الضحايا. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اغتصب جندي تابع لقوات التحرير الوطنية طفلة في الرابعة من عمرها في موغونغومانا، بمقاطعة بوجومبورا. وفي ١٩ شباط/فبراير، اغتصب عناصر من قوات التحرير الوطنية فتاة في السادسة عشرة من العمر في بلدة نيانزا - لاك في مقاطعة ماكامبا.

التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٨ - أفيد بالعديد من حالات تجنيد الأطفال على يد مجموعة المتمردين المسماة اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، تسيطر على أجزاء من شمال شرق جمهورية أفريقيا

الوسطى. وخلال الاعتداءات التي شنّها اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع على مواقع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التابعة للحكومة والجيش الفرنسي في بيراو في ٣ و ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، جرى التعرّف على هوية بعض المتمردين الذين كانوا طلبة سابقين في مدرسة بيراو الثانوية الحكومية. وقد قُتل في هذه الاعتداءات العديد من الأطفال المشاركين فيها، وقد تراوحت أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاما. إضافة إلى ذلك، دمرت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع جزئيا مدرستين من أصل ثلاث في أعقاب الاعتداء.

٢٩ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، وُقعَّت خطة عمل ثلاثية الأطراف بين اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل ''الحد من تجنيد القصَّر واستخدامهم وإنهاء هذه الممارسات والعمل على تسريحهم وإعادة إدماجهم''، وأُفرج في أعقاب ذلك عن دفعة أولى من حوالي ٢٠٠ طفل كبادرة رمزية. وفي وقت أسبق في نيسان/أبريل وأيار/مايو، سُرِّح أكثر من ٤٥٠ طفلا ملحقا باتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع كانت نسبة ٧٥ في المائة منهم فتيانا تراوحت أعمارهم بين ١٣ و ١٧ عاما. ومنذ ذلك الحين، أعيد إدماج جميع هؤلاء الأطفال في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وشارك زهاء ٧٥ في المائة من الأطفال المذكورين في عمليات عسكرية ومعارك لفترة طويلة تراوحت بين تسعة أشهر وسنة، في حين التحق بعضهم الآخر بمجموعات مسلحة وانخرط لاحقا في اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع لفترة ثلاث سنوات. ولم يتجاوز عمر ١٠ في المائة من هؤلاء الأطفال سن العاشرة واستُخدموا بشكل أساسي لتقديم الدعم اللوجستي خلال العمليات التي قام بها اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. ويقال إنه حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أُفرج عن أطفال المجموعة الأخيرة الباقية الذين يتراوح عددهم بين ٤٥٠ و ٥٠٠ طفل، وأعيدوا إلى مجتمعاتهم المحلية، رغم أنّ هيئة الرصد المشتركة بين الحكومة واليونيسيف واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع التي شُكلت بموجب خطة العمل الثلاثية الأطراف، لم تتحقق من ذلك بعد.

٣٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أكّدت أيضا بعثة تابعة لليونيسيف أنّ ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ طفل تقريبا، من بينهم فتيات، ملحقون بالجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية وبالجبهة الديمقراطية الشعبية لأفريقيا الوسطى، وهما مجموعتا متمردين ناشطتان في المنطقة الشمالية الغربية من البلد. وتعمد هاتان المجموعتان بشكل متزايد إلى تجنيد الأطفال قسرا في مناطق نفوذهما. وفي آذار/مارس ثم مجددا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، طلب الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية من الفريق القطري للأمم المتحدة المساعدة لتسريح الأطفال المقاتلين من صفوفه. ومع أنّ حوارا غير رسمي جارٍ مع الجيش الآنف الذكر لمنع تجنيد الأطفال ولتسريح الملحقين

بصفوفه منهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، فإن انعدام الأمن في المنطقة الشمالية الغربية من البلد يعيق إجراء مفاوضات رسمية معه.

٣١ - وأدت العمليات الانتقامية التي تشنّها القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى على القرى التي يُشتبه في قيامها بمساعدة المتمردين في مناطق مثل بيمال - بوغيلا وكابو وباتانغافو وكاغا - باندورو، إلى عمليات تشريد واسعة في صفوف السكان المدنيين، وبخاصة الأطفال، ووقوع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى بينهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت اليونيسيف وشركاء الأمم المتحدة تدمير أو إحراق أو نهب ١ ٣٨٩ مسكنا تقريبا و ٧ مدارس و ٣ مراكز للرعاية الصحية، بشكل جزئي أو كلي، في منطقتي كاغا - باندورو ووانداغو، و ٢٠٣ مساكن ومدرستين ومركز للرعاية الصحية في منطقتي كاغا - باندورو وديكوا.

٣٢ - وبسبب الحضور الكثيف لمجموعات المتمردين في مناطق ''مثلث'' باتانغافو - كابو - وانداغو، شهدت أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس المبلغ عنها ارتفاعا نسبته ٧٥ في المائة مقارنة بعدد الحالات المبلغ عنها عام ٢٠٠٦. واستنادا إلى اليونيسيف، تعرضت نسبة ١٥ في المائة من نساء المنطقة الشمالية من البلد وفتياتها للاغتصاب. وأفاد شركاء الأمم المتحدة أيضا بأن العديد من فتيات باتانغافو وبوكامغاي يُرغَمن على الزواج من المتمردين ويُجبَرن على ممارسة الجنس لقاء السماح لهن باجتياز نقاط التفتيش العديدة التي تقيمها مجموعات المتمردين هذه.

التطورات في كوت ديفوار

٣٣ - في أعقاب توقيع اتفاق واغادوغو السياسي في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ بين الرئيس لوران غباغبو والأمين العام للقوات الجديدة، غيّوم سورو، أزيلت ''منطقة الثقة'' الفاصلة بين الشمال الذي يسيطر عليه المتمردون والجنوب الخاضع لسلطة الحكومة، الأمر الذي أعطى عملية السلام زخما جديدا.

٣٤ - ولم يتم التوصل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى أدلة موثّقة عن قيام المجموعات المسلحة فعليا بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وتمكنت الأمم المتحدة من رصد إلحاق الأطفال بالقوات المقاتلة رصدا منتظما، وذلك كجزء من تطبيق خطط العمل المتفق عليها مع قوات الدفاع والأمن للقوات الجديدة وأربع ميليشيات مسلحة هي جبهة تحرير الغرب الكبير والحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار والتحالف الوطني لشعب وي والاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير. وجددت قوات الدفاع والأمن للقوات الجديدة التزامها بخطة العمل الرامية إلى وضع حد لإلحاق الأطفال في صفوفها. ففي ٢٦ كانون الثاني/يناير

٢٠٠٧، وجّهت القوات المذكورة إلى اليونيسيف رسالة تطلب فيها دعمها لإتمام تطبيق خطة العمل، وأتبعتها باتخاذ إجراءات فورية لإنجاز التعرف على هوية مَن بقي مِن أطفال ملحقين في صفوفها. وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧، قدّمت هذه القوات إلى ممثلي الخاص لكوت ديفوار تقريرا مفصلا عن الإجراءات التي اتخذتها لإكمال تطبيق خطة العمل، يتضمّن أسماء ٨٥ طفلا من بينهم ٢٧ فتاة.

٣٥ - وعلى نحو مماثل، تعاونت مجموعات الميليشيات الأربع هذا العام تعاونا وثيقا مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واليونيسيف ومركز القيادة المتكاملة المنشأ حديثا والمسؤول، بموجب اتفاق واغادوغو، عن مرحلتي نزع السلاح والتسريح في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومع البرنامج الوطني لإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وإعادة التأهيل الذي يشرف على برامج إعادة الإدماج، وذلك من أجل تنفيذ التعهدات التي قطعتها بموجب خطة العمل والتي تشمل تعيين الميليشيات لمنسقين. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بدأ المنسقون عملية التعرف على هوية الأطفال الملحقين بقواتهم في غيغلو وتولوبلو وبلوليكين وتاي وزاغني ودويكوي وبانغولو. وأدى ذلك إلى التعرف على هوية ٢٠٤ أطفال، من بينهم ٨٤ فتاة، وتسجيلهم، وجميعهم يتلقى المساعدة حاليا عبر برامج اليونيسيف.

٣٦ - وبعدما ثبت أنّ قوات الدفاع والأمن للقوات الجديدة ومجموعات الميليشيات الأربع قد طبقت خطط العمل وتواصل السماح للأمم المتحدة برصد امتثالها للخطط المذكورة بدون أي عوائق، فإن أسماءها ستُشطَب من القائمتين المرفقتين بتقريري لهذا العام. بيد أنّ فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة ستواصل، بدعم من لجنة تحقق، رصد امتثال هذه المجموعات لخطط العمل لكفالة استمرارها في بذل الجهود لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتكثيف التركيز على إعادة تأهيل مَن أُفرج عنه منهم وإعادة إدماجهم.

٣٧ - ورغم تدني عدد حالات قتل الأطفال المبلَّغ عنها، ما زال الأطفال يلاقون مصرعهم نتيجةً مباشرةً للصراع الدائر. ولا يخضع الكثير من أعمال القتل للتحقيق، ونادرا ما يتم الكشف عن هوية مرتكبيها الذين قد يكونون أفرادا من المجتمع المحلي أو عناصر يتعذر ضبطها تابعة لمختلف المجموعات المسلحة. كما أنّ حوادث الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الخطيرة التي يتعرض لها الأطفال لا تزال مرتفعة بشكل مروِّع، وخصوصا بسبب ثقافة الإفلات من العقاب السائدة. وقد تأخرت الحكومة وقوات الدفاع والأمن للقوات الجديدة عن إجراء أيّ تحقيقات صارمة وسريعة لملاحقة مرتكبي تلك الأفعال.

التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجّل انخفاض في عدد حالات تجنيد الأطفال، الأمر الذي يمكن عزوه إلى عوامل عدة منها التقدم المحرز في تطبيق برنامج نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وعملية دمج الجيوش، وانخفاض عدد المناطق التي تشهد أعمالا قتالية، ومثابرة شبكات حماية الأطفال على ممارسة الضغوط لمكافحة تجنيدهم. ورغم هذا الاتجاه العام، مضت أطراف الصراع المدرجة في تقريري لعام ٢٠٠٦ (A/61/529-S/2006/826) في تجنيد الأطفال واستخدامهم واختطافهم. وما زال وجود الأطفال في صفوف الألوية المدمجة وغير المدمجة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كثيفا ولا سيما في مقاطعة إيتوري ومحافظتي كيفو. وفي كيفو الجنوبية، أُثبت بالوثائق وجود ما لا يقل عن ٢٥ طفلا، من بينهم فتيات، في صفوف اللواءين المدمجين الثالث والثامن التابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، في أعقاب الأعمال القتالية التي شهدتها كيفو الشمالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، توصلت الحكومة إلى اتفاق مع قائد المتمردين لوران نكوندا يقضي بدمج قوات القائد المذكور مع وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدّت عملية الدمج هذه، بحكم الأمر الواقع، إلى وجود العديد من الأطفال في صفوف الألوية الجديدة المدمجة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية واستخدامهم في الأعمال القتالية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ورغم الاتفاق الآنف الذكر، تمرّد نكوندا والقوات الموالية له في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٧ واستؤنفت أعمال القتال مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفيد منذ ذلك الحين بتزايد تجنيد الأطفال على يد نكوندا والقوات المتحالفة معه. وأُقفلت أيضا عدة مدارس في المنطقة بسبب المحاولات التي قامت بها عناصر تابعة لنكوندا بتجنيد الطلبة قسرا.

٣٩ - وتشير التقارير أيضا إلى تزايد أنشطة التجنيد التي تنفَّذ في كيفو الشمالية وكذلك في رواندا وأوغندا قبل عملية الدمج وأثناءها. ويبدو أنّ هذا التزايد مرتبط بالاستراتيجية التي ينفذها القادة الموالون للوران نكوندا والمتمثلة في رفع عدد القوات التي يفترض دمجها وزيادة عديد قواتهم قبل القيام بعمليات قتالية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات ماي - ماي في كيفو الشمالية. وأشار الأطفال الذين لاذوا بالفرار أو الذين فُصلوا عن الجماعات المسلحة إلى استمرار التجنيد في مستوطنات العائدين في بوهامبوي في منطقة ماسيسي، وفي مخيمي كيزيبا وبيومبا للاجئين في رواندا، وفي مدينتي بيومبا وموتورا في رواندا، وفي مدينة بوناغانا على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ذكر فتى أوغندي يبلغ من العمر ١٦ عاما أنه جُنِّد قسرا مع خمسة أطفال أوغنديين

آخرين في بوناغانا من قبل الرقيب أول ''إريك'' والرائد جانفييه، اللذين يعملان تحت إمرة العقيد صدام من الكتيبة ٨٣٦ الموالية للوران نكوندا. و أُخذ الفتى، عقب تجنيده، مع أطفال آخرين مجندين حديثا إلى موشاكي لدمجهم في لواء ''تشارلي'' التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وحتى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، كان ١٣ طفلا كونغوليا جُنّدوا في مخيمات اللاجئين في رواندا و ١٧ طفلا روانديا جُنّد ١١ منهم في رواندا والستة الآخرون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد فُصلوا عن الألوية المدمجة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إضافة إلى ذلك، كانت جماعة معروفة باسم رابطة شباب اللاجئين الكونغوليين (Association des jeunes refugiés congolais) يتردد أنها على صلة بلوران نكوندا، تعمل بنشاط منذ شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦ على تجنيد أطفال وشباب كونغوليين منتمين إلى مجموعة التوتسي العرقية في مخيم كيبويي للاجئين.

٤٠ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زيارة تقييم مشتركة مع السلطات الرواندية لمخيمات اللاجئين في رواندا للتحقق من صحة التقارير عن تجنيد الأطفال ولتصميم آليات لحمايتهم والاستجابة لاحتياجاتهم، مثل تعزيز التوعية بأحوال اللاجئين عبر رفع مستوى مشاركة السلطات المحلية في الاهتمام بشؤونهم، وتحسين مراقبة خروج الأطفال من المخيمات، وكفالة إدانة المتهمين في قضايا تجنيد الأطفال ومحاكمتهم. وأجرت الحكومة الرواندية تحقيقا في أعقاب تجنيد ٨ أطفال من مخيم كيزيبا في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧ لإرسالهم إلى كيفو الجنوبية على حد ما قيل. ولم يتمخض التحقيق عن أي نتيجة بعد.

٤١ - وفي إيتوري، وعلى الرغم من انخفاض عدد الأطفال المجنّدين مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، لا تزال جبهة القوميين ودعاة الاندماج وجبهة المقاومة الوطنية في إيتوري ماضيتين في تجنيد الأطفال. وبشكل خاص، خلال المرحلة الثالثة من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل في إيتوري التي بدأت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧، قيل إن القوات الموالية لبيتر كريم أعادت إلحاق أكثر من ٤٠ طفلا بها. ورغم تسريح ٩٠٠ ٢ من المحاربين السابقين حتى ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧، يُقدَّر أنّ جبهة القوميين ودعاة الاندماج وجبهة المقاومة الوطنية في إيتوري والحركة الثورية الكونغولية لا يزال لديها ٥٠٠ ١ عنصر، من بينهم أطفال، لم يستسلموا. وقامت جبهة القوميين ودعاة الاندماج أيضا بعرقلة فصل الأطفال بشكل فعلي خلال عملية نزع السلاح.

٤٢ - وإن جماعات ماي - ماي التي لا تزال ناشطة في كيفو الشمالية والجنوبية ماضية في استخدام الأطفال. وترد تقارير عن تجنيدهم على يد العقيد عبدو باندا، القائد السابق للكتيبة

١٢١ التابعة لجماعات ماي – ماي والمنتشرة في لوباريكا بسهل روزيزي في كيفو الجنوبية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أفرجت مجموعة العقيد المذكور عن ١٠٧ أطفال في مركز الدمج في لوبيريزي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أفيد في بينجي، كيفو الشمالية، بوجود ٣٠ طفلا، من بينهم فتيات، في مجموعة بالين (Baleine) التابعة لجماعات ماي – ماي، تحت إمرة العقيد جاكسون. إضافة إلى ذلك، تصاعد تجنيد الأطفال على أيدي جماعات ماي – ماي أيضا بسبب التطورات التي شهدها التراع مؤخرا في كيفو الشمالية. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٧، جنّدت جماعات ماي – ماي أكثر من ٥٠ طفلا في نياميليما في إقليم روتسهورو الواقع في كيفو الشمالية. وأفادت تقارير أيضا باحتجاز جماعات ماي – ماي لأطفال في مقاطعتي كاتانغا ومانييما.

٤٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجِّل انخفاض في عدد حوادث قتل الأطفال وتشويههم مقارنة بالسنة السابقة. بيد أنّ الأطفال لا يزالون يقعون ضحايا للهجمات والصدامات التي تحصل بين الوحدات المدمجة وغير المدمجة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمجموعات المسلحة في إيتوري، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية والجنوبية. وقيل إن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/فصيل راستا قامت، في ٢٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، بقتل ١٧ شخصا، من بينهم ٨ أطفال، وجرح ما لا يقل عن ٢٨ شخصا، من بينهم ٢١ طفلا، في قرى نيالبوز وموهونغو وشيهامبا في كيفو الجنوبية.

٤٤ – وعلى الرغم من جميع المبادرات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة العنف الجنسي، بما في ذلك اعتماد قانونين وطنيين بهذا الشأن في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، يظل عدد حوادث الاغتصاب وسائر أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال مرتفعاً للغاية. ففي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وتموز/يوليه ٢٠٠٧، قام شركاء الأمم المتحدة بالتعرف على هوية ١٠ ٣٨١ ناجيا من أعمال عنف جنسي، منهم ٣٧ في المائة من الأطفال، في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويمثل ذلك ارتفاعا قدره ٤ في المائة منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي فترة السنة المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، سُجل في كيفو الجنوبية وحدها ما لا يقل عن ١ ٤٠٠ طفل من ضحايا الاغتصاب وسائر أعمال العنف الجنسي وتلقوا المساعدة من الأمم المتحدة وشركائها، وكان من بين الجناة الأساسيين عناصر تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفراد من الشرطة وعناصر مسلحة تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٤٥ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فُصل عن القوات والجماعات المسلحة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية ما مجموعه ٤ ١٨٢ طفلا، من بينهم ٦٢٩ فتاة.

وفي إيتوري، فُصل ٢ ٤٧٢ طفلا، من بينهم ٥٦٤ فتاة، عن ميليشيات الحركة الثورية الكونغولية وجبهة المقاومة الوطنية في إيتوري وجبهة القوميين ودعاة الاندماج، وفُصل ١٠ فتيان عن قوات ماي – ماي في منطقة أوبيينغا النائية في المحافظة الشرقية؛ وفي كيفو الشمالية، فُصل ١ ٣٧٤ طفلا، من بينهم ٥٢ فتاة، عن الألوية المدمجة الموالية للوران نكوندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وميليشيات ماي – ماي في المقام الأول؛ وفي كيفو الجنوبية، فُصل ٣٣٦ طفلا، من بينهم ١٣ فتاة، عن ميليشيات ماي – ماي والقوات الموالية للوران نكوندا في المقام الأول.

التطورات في هايتي

٤٦ – من الجدير بالذكر أنه وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، يقر المجلس بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من العنف المسلح في هايتي؛ ويطلب مواصلة حمايتهم على النحو الوارد في قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥). وعقب العمليات العسكرية التي أجرتها الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وكذلك القبض على عدد من زعماء العصابات وتفكيك الكيانات المسلحة، تحسنت الأحوال الأمنية، ولا سيما في المناطق المتضررة من العنف المسلح مثل سيتيه سولـيّ (Cite Soleil) ومارتيسان (Martissant) في بور – أو – برنس (Port-au-Prince). وتختلف هذه الكيانات المسلحة في هياكلها التنظيمية وأنشطتها ودوافعها ودرجة انتماءاتها السياسية. ووفقا للبعثة، وعلى الرغم من أن هذه الجماعات تعد في الواقع إجرامية بطبيعتها حاليا، فإن طابعها ودوافعها قد تتحول بين الإجرامية والسياسية استنادا إلى الوقت والظروف المحددة، وقد تشكل خطرا على السلام والأمن.

٤٧ – إن حالة الأطفال في المناطق الخاضعة لتأثير الكيانات المسلحة تُعد خطيرة. إلا أنه من الصعب تحميل المسؤولية المطلقة عن الانتهاكات لأطراف معينة بسبب العدد الكبير من العناصر الفاعلة الضالعة فيها، وتجزؤ الجماعات، وصعوبة تمييز هوية جماعة عن أخرى. لكن الأمم المتحدة، على الصعيد القطري، لديها معلومات موثوقة بأن الأطراف الواردة أسماؤها أدناه تشارك في تجنيد الأطفال واستغلالهم.

٤٨ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك تقارير مؤكدة باستخدام الأطفال في أعمال نقل الرسائل، والاستطلاع، والهجوم، وحمل الأسلحة ونقلها وإخفائها، وأعمال الخطف. وفضلا عن ذلك، فقد استُهدفت فئة الأطفال بشكل مباشر. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٧، استخدمت جماعة باز دو بوا نوف (Base de Bois-Neuf) التي يسيطر عليها بيلوني بيير (Belony Pierre) في سيتيه سوليّ صبيين يبلغان من العمر ما بين ٨ و١٠ أعوام، لإشعال

خزانات للغاز بالقرب من ''البيت الأزرق'' ("Blue House") الذي تشغله قوات البعثة. وفي سيتيه سوليّ كذلك، لاحظت مصادر الأمم المتحدة أن جماعة باز دو بوسطُن (Base de Boston) التي يسيطر عليها إيفيتر جون (Evens Jeune) استخدمت أطفالا في مهام متنوعة على النحو المبين أعلاه. وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، ألقت الشرطة الوطنية الهايتية القبض على فتى يبلغ من العمر ١٧ عاما، اشتُبه في عضويته في إحدى الجماعات، وذلك في غران رافين (Grand Ravine)، مارتيسان، وهي منطقة تخضع لسيطرة جماعة باز غاليل (Base Galil) التي يرأسها ويلكيتر بيير (Wilkens Pierre) وجماعة أرميه تي – ماشيه (Armee Ti-Machet). وفي غوناييف (Gonaives)، ألقت الشرطة الوطنية الهايتية القبض على فتى يبلغ من العمر ١٦ عاما مرتبط بجماعة رابوتو (Raboteau) التي يسيطر عليها وينتر إتيِّنّ (Winter Etienne) وفِرديناند ويلفورت (Ferdinand Wilfort) وصادرت سلاحه.

٤٩ – وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ١٢ طفلا من بينهم فتاة، وأُصيب ٨ أطفال من بينهم ٤ فتيان و ٤ فتيات في سيتيه سوليّ ومارتيسان. وفي غوناييف، قُتل ٤ أطفال وأُصيب ٥ في هجمات متعمدة قامت بها كيانات مسلحة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أُطلقت النار في رابوتو على ٣ فتيات تبلغ أعمارهن ١٣ و ١٤ و ١٦ عاما. وفي نفس الشهر في رابوتو، أُصيبت فتاة تبلغ من العمر ١٣ عاما بعيار ناري ثم أُضرمت فيها النار وهي لم تزل على قيد الحياة؛ وفي ١٩ تموز/يوليه و٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧، قُطع رأسا صبيين يبلغ عمر أحدهما ١٠ أعوام، وذلك في منطقتي أُوانامينت (Ouanaminthe) وميريباليه (Mirebalais) على التوالي. كما استخدمت الكيانات المسلحة في سيتيه سوليّ المدارس قواعد لها خلال المواجهات المسلحة مع قوات البعثة في أواخر كانون الثاني/يناير ومطلع شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٥٠ – وكان هناك ما يقرب من ١١٩ حالة اختطاف أطفال في الفترة المشمولة بالتقرير. ورغم أن معظم هذه الحالات وقع في بور – أو – برنس عام ٢٠٠٦، فقد أُبلغ عن عدد متزايد من الحالات في الأقاليم عام ٢٠٠٧. وفي خريف ٢٠٠٦، استهدف المختطفون بعض الطلبة على وجه الخصوص. وشهدت الحالة تدهورا يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عندما اختُطف ٣٠ من الطلبة تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٥ عاما، عند انتقالهم في حافلات للمدارس بالقرب من سيتيه سوليّ.

٥١ – ولا تزال الجماعات في سيتيه سوليّ، مارتيسان وكارفور فُيّ (Carrefour Feuilles) ترتكب على نطاق واسع عمليات اغتصاب جماعي وغيره من أعمال العنف الجنسي ضد الفتيات والنساء. ونتيجة لنقص البيانات الرسمية والمجمعة، فإن عدد الحالات المبلغ عنها يعد

مؤشرا على ظاهرة أكبر للعنف الجنسي ضد الفتيات في هايتي. ووفقا لأحد شركاء الأمم المتحدة، سُجل ما يقرب من ١٠٠ حالة اغتصاب لأطفال في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وكان من بين تلك الحالات اغتصاب طفلة تبلغ من العمر ثلاثة أعوام على يد مسلحين من سيتيه سوليّ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. كما سُجلت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ حالتا اغتصاب زُعم أن أعضاء من جماعة إيفيتر أقدموا على ارتكابهما. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أُبلغ عن قيام أعضاء في كيانات مسلحة وإجرامية باغتصاب ٥٤ طفلا، كان ١٠ منهم ضحايا عمليات اغتصاب جماعي. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، أقدم مسلحون تابعون لجماعة بوا نوف على اغتصاب فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما؛ وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، أقدم ٦ مسلحين في غران رافين التي تسيطر عليها جماعة باز غاليل على اغتصاب فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاما.

التطورات في العراق

٥٢ - إن الحالة الأمنية السائدة تجعل من الصعب بشكل متزايد الحصول على معلومات عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ومعظم المعلومات المتاحة يجري الحصول عليها من طائفة واسعة من المصادر المختلفة، ولكن نادرا ما يمكن التحقق منها بشكل كاف. ويظل من الواضح رغم ذلك أن الأطفال العراقيين يعانون أشد المعاناة من العنف الدائر. وتشير الإحصاءات الواردة من شركاء الأمم المتحدة والسلطات العراقية إلى أن ما يقرب من نصف اللاجئين العراقيين في مجموعهم هم من الأطفال؛ وأن الأطفال يشكلون ما بين ٣٨ في المائة إلى ٤٠ في المائة من المشردين داخليا.

٥٣ - وهناك بعض المؤشرات على تجنيد الأطفال كمقاتلين من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مثل منظمات المتمردين. ومن الشواغل المثارة مؤخرا ما أفادت به التقارير من نهج جديد تتبعه الميليشيات التابعة لجماعات المتمردين وتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به، يتمثل في استخدام الأطفال في التمويه في عمليات التفجيرات الانتحارية باستخدام السيارات. ففي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧، وصفت التقارير حادثا استُخدم فيه طفلان من أجل تيسير مرور سيارة تحمل مواد متفجرة عبر نقطة تفتيش تابعة للقوة المتعددة الجنسيات في العراق، وذلك في حي الشعب بمنطقة الأعظمية في شمال شرقي بغداد. ومن ثم فُجرت السيارة والطفلان داخلها، مما أسفر عن مقتل ٥ أشخاص من بينهم الطفلان، وإصابة ٧ آخرين. وأكد الحادث متحدث باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق. وكانت القوة المتعددة الجنسيات قد أعلنت أن المتمردين في محافظة الأنبار يستخدمون الأطفال في زرع القنابل على جوانب الطرق والعمل في الاستطلاع لأفرقة التفجير. وفي ٢١ آذار/مارس

٢٠٠٧، أفادت التقارير بأن صبيا يبلغ من العمر ١٤ عاما يستقل دراجة فجر سترته المفخخة مستهدفا دورية للشرطة العراقية وسط حديثة، مما أسفر عن مقتل ٣ من رجال الشرطة. ونتيجة للعمليات الأمنية المستمرة في إطار ''خطة بغداد الأمنية''، وكذلك زيادة استخدام الأطفال من قبل المتمردين، زاد بقدر كبير عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و ١٧ عاما المحتجزين لدى القوة المتعددة الجنسيات من أقل من ٣٠٠ طفل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ما يقرب من ٨٠٠ طفل في آب/أغسطس ٢٠٠٧، مع وجود حوالي ٣٠ طفلا يُزعم أنهم متمردون عاملون. وتوَفَّر لهؤلاء الأطفال البرامج التعليمية والتدريب المهني.

٥٤ - وأودى العنف الطائفي الذي أججته عمليات المتمردين والميليشيات والعصابات الإجرامية المختلفة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بحياة أعداد كبيرة من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ولا توجد حتى الآن أرقام موثوقة عن عدد الضحايا من الأطفال، وذلك على الرغم من تلقي تقارير شبه يومية عن قتل الأطفال وتشويههم. ويشكل الأطفال العديد من ضحايا القصف العشوائي بقذائف الهاون للأحياء السكنية أو الهجمات بالقنابل التي كثيرا ما تكون في شكل عمليات انتحارية مدمرة باستخدام سيارات مفخخة. ونتيجة لهجمات المتمردين باستخدام قذائف الهاون، قُتل ٥ أطفال في مدرستهم في حي العدل بغربي بغداد يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛ و٣ أطفال في خان بني سعد يوم ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ وطفلان في سامراء يوم ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، قتل متمردون مسلحون يرتدون زيّ الجيش العراقي أسرة من ٦ أفراد من بينهم ٤ أطفال، وذلك في نقطة تفتيش زائفة. وفي ٦ أغسطس ٢٠٠٧، أسفر تفجير شاحنة في القبة شمال تلّعفر عن مقتل ٢٨ شخصا من بينهم ١٢ طفلا.

٥٥ - وأصبح من المألوف ورود تقارير عن مقتل أو إصابة مدنيين خلال العمليات العسكرية التي تجريها القوة المتعددة الجنسيات في العراق مثل تفتيش المنازل أو الهجمات الجوية. ففي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، زُعم مقتل ١٢ مدنيا على الأقل، من بينهم طفلان إلى أربعة أطفال، في معركة بالأسلحة النارية بين المتمردين والقوة المتعددة الجنسيات أعقبتها هجمات جوية شنتها القوة المتعددة الجنسيات على الرمادي. وقُتل ٣ أطفال في الفلوجة يوم ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، حيث زُعم أن القوة المتعددة الجنسيات في العراق أطلقت النار على مجموعة من الأفراد كان يُعتقد أنهم يزرعون قنبلة. وأفادت التقارير بوقوع عدد أكبر من ذلك بكثير من المدنيين ضحايا للعمليات العسكرية، ولكن نادرا ما تأكدت أعمار الضحايا.

٥٦ - وتضرر النظام التعليمي في العراق منذ اندلاع العنف الطائفي عقب الهجوم على ضريح الإمام العسكري في سامراء يوم ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ومنذ ذلك الهجوم الذي وقع العام الماضي، سُجلت المزيد من الهجمات المتكررة على المدارس والأطفال والمعلمين. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن ٣٠ في المائة على الأقل من الأطفال العراقيين لا يذهبون إلى مدارسهم حاليا. ووقع حادث مثير للقلق بوجه خاص تمثل في استهداف المتمردين المسلحين المتعمد مدرسة الخلود الثانوية للبنات غربي بغداد في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، مما أسفر عن مقتل ٥ من الطالبات وإصابة ٢١ أخريات. وفي هجوم آخر استهدف إحدى المدارس، دخل متمردون مسلحون مدرسة ثانوية في السيدية يوم ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ حيث كان الأولاد يؤدون الامتحانات. واختُطف حوالي ٣٠ طالبا تتراوح أعمارهم ما بين ١٧ و ١٩ عاما. وفضلا عن ذلك، وفي تطورات تماثل حوادث تقع في أفغانستان، قام متطرفون تكرارا، في محافظة ديالى بالدرجة الأولى، بإحراق أو تدمير مباني المدارس؛ وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ في أبو غريب ببغداد؛ وفي ٦ و ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في بعقوبة أو بالقرب منها، حيث يحتمل أن يكون المقصود هو الهجوم على التعليم العلماني أو تعليم الفتيات.

٥٧ - كما أصبحت المدارس من ''الأضرار التبعية'' خلال القتال بين المتمردين والقوة المتعددة الجنسيات في العراق. ففي ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، أفادت التقارير بأن هجوما شنته طائرة عمودية تابعة للقوة المتعددة الجنسيات على من يشتبه في كونهم متمردين في قرية الندوات بمحافظة ديالى، أسفر عن مقتل وإصابة ٦ أطفال. وأفادت الشرطة المحلية أن الطائرة العمودية أُطلقت عليها النار من الأرض وأصابت المدرسة عندما ردت بإطلاق النار.

٥٨ - وبدأت الحكومة، من خلال لجنة رعاية الطفل، التصدي للتحديات التي تواجه الأطفال في العراق. وقامت اللجنة بتعيين لجنة فرعية أوصت بأن توقع الحكومة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. كما دعت الحكومة مرارا المجتمع الدولي وجميع الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة إلى توفير الدعم والمساعدة في تعزيز الجهود المبذولة من أجل تأمين وحماية رفاه الأطفال في العراق.

التطورات في لبنان

٥٩ - لا توجد تقارير عن تجنيد القوات المسلحة النظامية لأطفال في صفوفها. فقد أبلغ كل من رئيس الوزراء فؤاد السنيورة، باسم حكومة لبنان والنائب البرلماني محمد رعد، باسم حزب الله، ممثلتي الخاصة خلال زيارتها إلى بيروت بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أن لبنان

سيصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، ولن يستخدم الأطفال في العنف المسلح أو التعبئة السياسية.

٦٠ - وكان مدنيون، من ضمنهم عدة آلاف من الأطفال وأفراد الأسر، وجدوا أنفسهم في خضم القتال الذي دار في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين الواقع شمال لبنان، الذي استمر من ٢٠ أيار/مايو إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وبحسب التقديرات فقد أسفر القتال بين الجيش اللبناني وجماعة فتح الإسلام المتطرفة المسلحة عن مقتل ٤٠ مدنيا فلسطينيا وجرح أكثر من ٢٠٠ من ضمنهم أطفال. وثمة تقارير عن استخدام فصائل وجماعات فلسطينية مسلحة لأطفال فلسطينيين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

٦١ - وقد أسفر استخدام إسرائيل الواسع وغير المسبوق للقنابل العنقودية خلال الصراع الذي دار عام ٢٠٠٦ عن تلوث جنوب لبنان إلى درجة خطيرة بحوالي مليون من الذخائر الفرعية والذخائر العامة غير المنفجرة. ولا يزال هذا الأمر يشكل أحد أشد التهديدات خطرا على الأطفال في جنوب لبنان. ومنذ تاريخ وقف أعمال القتال في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ ولغاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، لقي أربعة أطفال مصرعهم، وأصيب ستة وستون آخرون بجروح بسبب الذخائر غير المنفجرة. وفي يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أصيب خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٥ عاما، من حناويه وقعقعية الجسر، بجروح جراء انفجار قنابل عنقودية غير منفجرة بينما كانوا يلعبون. ولم تقدم إسرائيل حتى الآن البيانات التي تشتد الحاجة إليها عن القصف، من حيث كمية القنابل العنقودية التي أُلقيت وأنواعها والمواقع الذي أُلقيت عليها.

التطورات في ميانمار

٦٢ - بذلت الحكومة، من خلال لجنتها المعنية بمنع التجنيد العسكري للقصّر، بعض الجهود لمعالجة مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم، بما فيها الجهود التي بُذلت مؤخرا لإدراج منع تجنيد الأطفال كمقاتلين في خطة عملها الوطنية لمكافحة الاتجار. وعلاوة على ذلك، ينص قانون ميانمار المكتوب على أن الانخراط في القوات المسلحة الحكومية (تاتمادو كيي)، يقوم بمجمله على التطوع، وأن الحد الأدنى لسن التجنيد هو ١٨ عاما. لكن تقارير موثوقة من شركاء الأمم المتحدة تشير إلى أن محاولات تجنيد الأطفال بشكل قسري في تلك القوات لا تزال مستمرة. ومن الصعوبة بمكان التحقق بانتظام من المدى الذي بلغه التجنيد، أو من عدد الأطفال الموجودين في المعسكرات، وذلك بسبب القيود المفروضة على دخولها. كما أن عدم وجود شهادات ميلاد أصلية، إلى جانب التواطؤ على الصعيد المحلي في تزوير معلومات التسجيل الموجودة، أبقيا على صعوبة التحقق من تجنيد الأطفال.

٦٣ - ومنذ عام ٢٠٠٥، يتلقى فريق الأمم المتحدة القطري من الحكومة بشكل دوري آخر المعلومات عن أنشطة اللجنة، وتشمل معلومات عن أطفال يجري تسريحهم من الخدمة العسكرية، وقد تلقى مؤخرا معلومات عن فرض الحكومة تدابير تأديبية ضد المجنِّدين الذين انتهكوا سياساتها في تجنيد القصّر. ولكن ليس بإمكان الفريق التحقق من المعلومات المكتوبة التي قدمتها الحكومة بشأن الإجراءات التأديبية المتخذة ضد المذنبين، رغم أنه سعى للتفاعل على المستوى العملي في العديد من المناسبات.

٦٤ - وخلال البعثة الأخيرة لممثلتي الخاصة التي اجتمعت برئيس الوزراء بالنيابة والسكرتير الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية، وافقت الحكومة على التعاون في إنشاء آلية رصد وإبلاغ لانتهاكات حقوق الطفل في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وذلك بتعيين المدير العام لوزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين، منسقاً على مستوى الحكومة للمسائل المتعلقة بتنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ووافقت الحكومة أيضا على تقديم تفاصيل عن التدابير المتخذة ضد المجنِّدين في الجيش الذين جندوا أطفالا، وقائمة بأسماء الأطفال الذين سُرِّحوا، لكي يقوم الفريق بالتحقق من صحتها على سبيل المتابعة. وكان الفريق قد تلقى لتوه من الحكومة، وقت كتابة التقرير، قائمة بأسماء الأطفال الذين سُرِّحوا.

٦٥ - كما وافقت الحكومة من حيث المبدأ على المشاركة في خطة عمل مع الفريق ومنظمة اليونيسيف تلبّي المعايير الدولية. وسيشمل هذا الأمر إنشاء لجنة فرعية لإعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين؛ وطريقة شفافة لتقديم الشكاوى عن حوادث تجنيد الأطفال، بما في ذلك اتخاذ تدابير تأديبية ضد الأطراف المسؤولة عن المساعدة في تجنيد الأطفال والتحريض عليه؛ وإتاحة إمكانية دخول الفريق واليونيسيف بانتظام إلى مراكز التجنيد للتحقق مما إذا كان يوجد فيها أطفال أم لا؛ وتوفير تدريب منتظم لمسؤولي القوات المسلحة الحكومية (تاتمادو كيي) على حماية الأطفال؛ وإطلاق حملة عامة، تشمل القرى، للتوعية بقواعد تقديم الشكاوى ولوائحها وطريقتها بغية منع التجنيد. وفي موازاة ما ذُكر آنفا، تجدر الإشارة إلى أنه جرى الاتفاق على تفاهم تكميلي بين الحكومة ومنظمة العمل الدولية في شباط/فبراير ٢٠٠٧ يوفر آلية للشكاوى تتعلق بادعاءات عن أعمال سخرة، بموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ التي تشمل التجنيد القسري وتجنيد القصَّر.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تتلق الأمم المتحدة أية تقارير عن عمليات جديدة لتجنيد الأطفال واستخدامهم من طرف جيش كارن للتحرير الوطني وجيش كاريني، وهما الجناحان المسلحان للاتحاد الوطني لكاريني، وحزب كاريني التقدمي الوطني على التوالي. إلا أن القيود التي فرضتها الحكومة على دخول الأمم المتحدة إلى مناطق العمليات وعلى الحوار

مع جيش كارن للتحرير الوطني وجيش كاريني، تعرقل الجهود الرامية للتحقق مما إذا كانت هاتان الجماعتان قد أوقفتا عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم أم لا. وفي متابعة للرسائل التي تلقتها ممثلتي الخاصة في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير من الاتحاد الوطني لكارن وحزب كاريني التقدمي الوطني، بادرت الأمم المتحدة إلى إجراء حوارات مع هذين الطرفين أثمرت عن توقيعهما صكي التزام في ٦ نيسان/أبريل و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ على التوالي، يقضيان بوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم . ويُلزم هذان الصكان الطرفين أيضا بالسماح بإجراء رصد مستقل للانتهاكات، وبتسريح الأطفال من صفوفهما والإفراج عنهم، وكذلك تيسير عمل وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في توفير التأهيل البدني والنفسي الملائم للأطفال المفرج عنهم وتقديم المساعدة لهم في إعادة الاندماج بالمجتمع. بيد أنه بسبب الشواغل التي تساور الحكومة، يتواصل إجراء المزيد من المناقشات لوضع الترتيبات المتعلقة بتنفيذ خطط العمل هذه في صيغتها النهائية.

٦٧ - وثمة تقارير تشير إلى أن فصيل مجلس السلام التابع للاتحاد الوطني لكاريني - جيش كارن للتحرير الوطني، المنشق عن الاتحاد جنّد أطفالا من مخيم اللاجئين في مي لا، وكذلك من قرى تقع في المناطق الحدودية. وتوحي المصادر بأنه جرى التغرير بالعديد من الفتيان لعبور الحدود بتقديم وعود لهم بتقاضي مبالغ مالية والمشاركة في احتفالات، إلا أنهم أُجبروا فيما بعد على الانضمام إلى الجماعة المسلحة. وفيما عاد معظم الأطفال، تشير التقارير إلى أن أربعة فتيان لا يزالون في عداد المفقودين. وليس معلوما ما إذا كان مجلس السلام يواصل التجنيد أم لا، ولم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق من التقارير الواردة عن التجنيد. وعلاوة على ذلك، ثمة تقارير عن سياسة تجنيد ينتهجها جيش استقلال كاتشين وتقوم على تجنيد ''طفل واحد من كل أسرة''. ففي مطلع ٢٠٠٧، تحققت الأمم المتحدة من تقرير عن فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما جنّدها جيش استقلال كاتشين بينما كانت عائدة إلى قريتها من مدرسة في ميتكيينا، ولاية كاتشين، ولا تزال الفتاة مع الجيش حتى الآن.

٦٨ - وثمة أيضا روايات لشهود عيان عن تواجد أطفال في صفوف جيش ولاية وا المتحدة في شمال ولاية شان، رغم ما صرح به الجيش مؤخرا لممثلتي الخاصة عن وقف تجنيد الأطفال منذ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار مع حكومة ميانمار. إلا أن جيش ولاية وا وافق على إجراء المزيد من المناقشات للمشاركة في خطة عمل ترمي لفصل الأطفال المرتبطين بقواته وإعادة إدماجهم.

٦٩ - وتفيد تقارير بتجنيد جيش ولاية شان - الجنوب لأطفال في إطار سياسة تجنيد إلزامية جديدة. ويُجنَّد الأطفال أيضا ويستخدمون من طرف جيش التحالف الوطني

الديمقراطي لميانمار (كوكانغ) في شمال ولاية شان. وهناك معلومات أيضا عن تواجد أطفال في صفوف جبهة التحرير الشعبية الوطنية لكارييني والجيش البوذي لكارن الديمقراطية. بيد أن القيود المفروضة على دخول مناطق عمليات هذه الجماعات تعرقل إجراء رصد متعمق.

٧٠ - ولا تزال القيود التي فرضتها الحكومة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة بالصراع، تعرقل إلى درجة خطيرة تقديم المعونة إلى أولئك المتضررين، لا سيما الأطفال منهم. ويُزعم تعرض المدنيين في هذه المناطق، بمن فيهم الأطفال، إلى انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان على يد أفراد في القوات المسلحة. وتسفر الهجمات التي تشنها الحكومة باستمرار في هذه المناطق ضد جماعات معارضة مسلحة عرقية، مثل جيش كارن للتحرير الوطني وجيش كاريني، عن مقتل الكثيرين وتدمير القرى والمدارس ونهبها، وتلغيم المعابر، وتشريد الآلاف من السكان. وتعهد وزير التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية، يو سو ثا، لممثلتي الخاصة خلال بعثتها الأخيرة بأن تيسر الحكومة إيصال المساعدات الإنسانية وتنفيذ العمليات الإنسانية في هذه المناطق المتأثرة، وذلك في إطار الرصد والإبلاغ بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٧١ - وركّز شركاء الأمم المتحدة الانتباه على مسألة الأطفال الجنود السابقين الذين زجت بهم سلطات ميانمار في السجن بسبب فرارهم من صفوف القوات المسلحة الحكومية (تاتمادو كيي). والأمم المتحدة على علم أيضا بحالات تتعلق بأطفال جنود سابقين في مخيمات اللاجئين في المنطقة التي تُقدَّم إليهم فيها بعض الخدمات وتُدار الحالات الإفرادية لهم على أساس كل حالة على حدة. بيد أن الآليات الملائمة والمنهجية للتعرف على الأطفال الجنود السابقين في مخيمات اللاجئين في المنطقة، غير موجودة وبالتالي لا يمكن البتّ في عدد الحالات بصورة قاطعة.

التطورات في نيبال

٧٢ - إن اتفاق السلام الشامل الموقع بين تحالف الأحزاب السبعة والحزب الشيوعي النيبالي - الماوي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وكذلك الاتفاق المستقل بشأن رصد الأسلحة والجيوش وإدارتها الموقّع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، يحظران على الطرفين كليهما تجنيد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما أو استخدامهم، ويضعان أيضا خططا على مراحل لتسجيل المقاتلين الماويّين، وتسريح الأشخاص المولودين بعد تاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ من الجيش الماوي. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تمّ تجميع أكثر من ٠٠٠ ٣١ عنصر ماويّ وتسجيلهم في ٢٨ موقعا في كافة أرجاء البلد. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، بدأت المرحلة الثانية من تسجيل المقاتلين الماويين، ولا تزال مستمرة حتى الآن. وينبغي أن يفضي

التسجيل إلى التسريح التلقائي لجميع الأشخاص الذين كانت أعمارهم تقل عن ١٨ عاما عند التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في أيار/مايو ٢٠٠٦. وأكملت بعثة الأمم المتحدة في نيبال بالاشتراك مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخطوات النهائية للتحقق في ثلاثة مواقع تجمّع بالتعاون مع الحزب الشيوعي النيبالي – الماوي، كما يستمر للتحقق في غيرها من مواقع التجمع. ولم يفرج رسميا عن الأطفال حتى الآن. وتقوم الحكومة بالتحضيرات اللازمة للإفراج عن المقاتلين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما وإعادة تأهيلهم، وفقا لما نص عليه اتفاق السلام الشامل.

٧٣ - وبانتهاء الصراع القائم، انخفض بشكل ملحوظ عدد التقارير التي تتحدث عن انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل. وانخفض عدد التقارير التي تتحدث عن أعمال عنف ترتكبها قوات الأمن الحكومية، بشكل ملحوظ، وانتهت حملات التجنيد الواسعة النطاق التي كان يقوم بها الحزب الشيوعي النيبالي – الماوي. ووثّقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في نيبال أكثر من ألف حالة لأطفال جنّدهم هذا الحزب والفصائل التابعة له في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وانتهى الكثير من هؤلاء الأطفال في مواقع تجميع تابعة للجيش الماوي، وأُفرج عن أكثر من ٣٠٠ طفل في غياب متابعة أو توثيق رسمي، بعد قضائهم عدة أيام في هذه المواقع. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تم توثيق أربع حالات تجنيد قام بها الجيش الماوي. وقد انفك اثنان من هؤلاء الأطفال عن الجيش الماوي، منذ ذلك التاريخ. كما لم يُبلَّغ عن حالات اعتقال جديدة بموجب مرسوم مكافحة الأنشطة الإرهابية والمخلة بالنظام (الرقابة والمعاقبة). وكان العمل بهذا المرسوم قد انتهى في آخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ولم يُجدَّد. وأُفرج عن معظم الأطفال الذي اعتقلوا بموجب المرسوم خلال الصراع.

٧٤ - وخرجت الميليشيات المرتبطة بالحزب الشيوعي النيبالي – الماوي والجيش النيبالي من الخدمة، إلا أن الكثير من عناصر الحزب والجيش الماوي والميليشيات الماوية انضم إلى رابطة الشبيبة الشيوعية الماوية، التي أعيد تأسيسها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وتقل أعمار بعض أولئك المنضمين إلى الرابطة عن ١٨ عاما. وتنفذ الرابطة برامج اجتماعية، فضلا عن أنشطة شبيهة بتلك التي تنفذها قوات الأمن، وهي تستهدف إنفاذ القوانين أو معاقبة مرتكبي الجرائم الاجتماعية. ويشكّل وجود الأطفال في صفوف الرابطة وفي الأجنحة الشبابية التابعة للأحزاب السياسية الأخرى، سببا يدعو إلى القلق نظرا للتسييس المفرط للأطفال والشباب خلال الصراع. ومما يدعو للقلق أيضا ظهور هؤلاء الأطفال والشباب أو مشاركتهم في المظاهرات العنيفة التي تمثل إحدى سمات العمل السياسي في نيبال.

٧٥ - وأسفرت فترة الاضطراب التي شهدتها منطقة تيراي في جنوب نيبال، عن مقتل سبعة أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فخلال المظاهرات قُتل أربعة أطفال على يد قوة الشرطة، كما قُتل طفل واحد على يد الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قُتل صبي يبلغ من العمر ١٥ عاما على يد الحزب عند حاجز مرور أقامه منتدى حقوق الشعب الماديسي في مقاطعة سيراها بالمنطقة الشرقية. وفي حالة منفصلة، كانت فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاما منتسبة لإحدى المجموعات الثقافية التابعة للحزب الشيوعي النيبالي - الماوي، من جملة ٢٧ شخصا قُتلوا في آذار/مارس ٢٠٠٧ خلال مواجهة وقعت بين الحزب والمنتدى في قرية غور والقرى المجاورة، بمقاطعة روتاهات. وادعت رابطة الشبيبة الشيوعية الماوية أن الفتاة كانت عضوا فيها. وجُرح الكثير من الأطفال خلال اجتماعات جماهيرية جرت في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وشباط/ فبراير ٢٠٠٧.

٧٦ - ورغم أن استخدام المدارس لأغراض عسكرية قد تضاءل بنهاية الصراع، فقد جرى الإبلاغ عن ٤٠ حادثة أسيء فيها استخدام المدارس في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وحزيران/يونيه ٢٠٠٧، حيث وقعت ٢٥ حادثة منها في وسط المنطقة الغربية الوسطى. واستخدم الحزب الشيوعي الماوي، في ١٣ حادثة، باحات المدارس لتدريب كوادره؛ وفي ٢٢ حادثة أجبر الحزب والمنظمات الشقيقة، مثل رابطة الشبيبة الشيوعية الماوية واتحاد الطلبة الوطني (الثوري) المستقل لعموم نيبال، المدارسَ على استيعاب برامج سياسية أو ثقافية، وفي ست حوادث على الأقل، تعرضت لها أكثر من ٢٠٠ مدرسة، أُجبر التلاميذ على المشاركة في تجمعات للحزب ومنظماته الشقيقة. كما تعرض أساتذة مدارس للاختطاف والضرب، لا سيما في مقاطعتي سيراها وسابتاري. وارتكبت حادثتان من هذا القبيل على يد الحزب الشيوعي الماوي ورابطة الشبيبة، وزُعم ارتكاب نحو ست حوادث على يد فصيلي ''غويت'' و ''جوالى سنغ'' التابعين للجبهة الديمقراطية لتحرير تيراي.

٧٧ - وهناك أيضا شواغل جدية تتعلق بالتزام الحكومة بوضع حد للإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويشير عدد متزايد من التقارير إلى أن شرطة نيبال ترفض تسجيل الجرائم الخطيرة المرتكبة خلال الصراع أو بعده، أو التحقيق فيها. وتعتقد الحكومة بأن لجنة الحقيقة والمصالحة، على النحو المشار إليه في اتفاق السلام الشامل، ستعالج عند إنشائها مسائل الإفلات من العقاب.

التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل

٧٨ - ما زالت حالة الأطفال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خطيرة في ظل تواصل العمليات العسكرية والتوغلات والغارات الإسرائيلية في أنحاء الأرض المحتلة، فضلا عن تصاعد أعمال القتال الداخلية مما يسفر عن ازدياد حدة الاقتتال فيما بين الفصائل الفلسطينية المتناحرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ما مجموعه ١٠٦ أطفال فلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ من بينهم ٥٨ في المائة قتلوا على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية. ووقعت نسبة ٧٤ في المائة من وفيات الأطفال على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية في قطاع غزة، أثناء العمليات العسكرية والقصف المدفعي في أغلب الأحوال. وفي الفترة من ١ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وحدها، قتل ثمانية أطفال خلال التوغل الإسرائيلي، الذي أطلق عليه اسم ''عملية غيوم الخريف''، في بيت حانون في شمالي قطاع غزة.

٧٩ - وقُتل ما مجموعه ٢٤ في المائة من بين الـ ١٠٦ أطفال فلسطينيين نتيجة لاندلاع العنف بين الفصائل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأسفرت الاشتباكات المسلحة بين قوات الأمن التنفيذية الفلسطينية وكتائب الأقصى في خان يونس في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ عن مقتل طفل فلسطيني عمره خمس سنوات. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، توفي صبي فلسطيني عمره ثماني سنوات متأثرا بجروح أصابته عندما حاصرته الاشتباكات المسلحة بين قوات الأمن التنفيذية والحرس الرئاسي للسلطة الفلسطينية في مخيم البريج للاجئين.

٨٠ - وجرح ما مجموعه ٣٢٣ طفلا فلسطينيا خلال الفترة نفسها، من بينهم ٦٤ في المائة على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية، و ١٠ في المائة على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية في قطاع غزة، و ٧ في المائة على أيدي المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، و ٣ في المائة خلال أعمال العنف بين الفصائل، و ٣ في المائة نتيجة لعدم الاكتراث في التعامل مع المتفجرات.

٨١ - ولحقت بخمسة أطفال إسرائيليين، يعيش أربعة منهم في سديروت وطفل واحد في كيبوتز كرمية بالقرب من عسقلان، جروح من جراء صواريخ القسام التي أطلقها مسلحون فلسطينيون من قطاع غزة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، لحقت أضرار بمدرستين وروضة أطفال في سديروت من جراء صواريخ فلسطينية محلية الصنع، في أيار/مايو وتموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٧.

٨٢ - ومازال توثيق تجنيد الأطفال على أيدي الجماعات المسلحة الفلسطينية يشكل تحديا، ونطاق هذه الظاهرة ليس معروفا بصورة جيدة. ورغم أنه ليس هناك ما يدل على وجود

محاولات منتظمة لتجنيد الأطفال بغرض التدريب أو تنفيذ العمليات، فقد اتصل أفراد ميليشيا من جماعة مسلحة فلسطينية على الأقل بصِبيَة خارج مدارسهم في غزة لتطلب منهم الانضمام إلى التدريب شبه العسكري. وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧، تم الإبلاغ عن قضية صبي يبلغ من العمر ١٣ عاما جندته ميليشيات حماس في غزة. إذ طلبت حماس من الصبي أن يقوم برصد الشوارع وجمع معلومات عن تجار المخدرات والمتواطئين مع إسرائيل. وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، شاهد جنود قوات الدفاع الإسرائيلية أثناء دورية لمكافحة الإرهاب في شمالي قطاع غزة صبيا عمره ١٦ سنة وهو يحمل جهازين متفجرين من المزمع إطلاقهما في هجوم انتحاري بالقنابل موجه ضدهم. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وافق الرئيس الفلسطيني عباس ووزير الخارجية آنذاك أبو عمر، أثناء زيارة ممثلتي الخاصة إلى الشرق الأوسط، على إحياء مدونة سلوك بين الفصائل الفلسطينية تقضي بعدم إشراك الأطفال في أعمال العنف السياسي، وإشراك اليونيسيف في وضع خطة عمل لمنع استخدام الأطفال في هذا النوع من العنف.

٨٣ - وتفيد التقارير أيضا أن وكالة الأمن الإسرائيلية شاباك تواصل مسعاها في تجنيد الأطفال الفلسطينيين لاستخدامهم كمتعاونين داخل السجون أو بمجرد الإفراج عنهم. ومن الصعوبة بمكان جمع البيانات نتيجة لعزوف الأطفال المعتقلين عن الكلام عن هذه المسائل، خاصة أثناء الاعتقال، وانعدام الرصد المنتظم. غير أنه جرى التبليغ في عام ٢٠٠٧ عن حالة واحدة على الأقل لطفل عمره ١٦ عاما. وفضلا عن ذلك، تواصل قوات الدفاع الإسرائيلية إرغام المدنيين، القُصَّر غالبا، على دخول مناطق صراع محتملة قبل دخول الجنود إليها وذلك بغرض تأمين المنطقة أو الحد من الخسائر في صفوفهم، رغم أن المحكمة العليا الإسرائيلية حكمت بعدم قانونية هذه الممارسة. وجرى في عام ٢٠٠٧ توثيق أربع حالات استخدم الجنود الإسرائيليون فيها أربعة من الأطفال الفلسطينيين. ففي حادثين منفصلين وقعا في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧ أثناء عملية عسكرية أطلق عليها اسم ''الشتاء الساخن'' نفذت في نابلس، تم إرغام فتاة عمرها ١١ سنة وصبي عمره ١٥ سنة تحت تهديد السلاح على السير في مقدمة الجنود الإسرائيليين أثناء دخول منازل يعتقد أنها تأوي مسلحين. وأجبر الطفلان عنوة على القيام بعمليات تفتيش بدلا من الجنود. وفي حادث آخر، أثناء توغل عسكري في مخيم بلاطة للاجئين في ١١ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٧، تعرض صبيان عمرهما ١٤ و ١٥ سنة للاعتداء، وأرغما على الجلوس أعلى غطاء محرك سيارة إسرائيلية من طراز جيب أثناء رمي الشباب الحجارة عليها. وتقوم قوات الدفاع الإسرائيلية حاليا بالتحقيق في تلك الحوادث.

٨٤ - ووقعت خمس حالات اختطاف، اشتملت على ١٠ أطفال، سجلتها الأمم المتحدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ووقعت أربع حالات منها في قطاع غزة، تعزى إحداها

للجماعات المسلحة الفلسطينية، وثلاث حالات لقوات الدفاع الإسرائيلية. ونفذ المستوطنون الإسرائيليون حالة أخرى في الضفة الغربية. وفي ١٧ حزيران/يونيه، اختُطف ثلاثةُ أطفال تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٦ سنة، في منطقة تل الهوى في غزة، على أيدي مسلحين مقنعين من قوات الأمن الوقائي التي اتهمتهم بالتواطؤ مع حماس. وتم احتجاز الأطفال تحت تهديد السلاح، واستجوابهم. ثم أطلق سراحهم بعد بضعة ساعات.

٨٥ - ومازالت المدارس والمستشفيات تتعرض للهجوم أو الاحتلال من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية أو الجماعات المسلحة الفلسطينية، مما يسفر في بعض الحالات عن مقتل الأطفال أو إصابتهم بجروح. وهناك ١٠ حوادث على الأقل هاجم فيها جنود قوات الدفاع الإسرائيلية المدارس (مدارس السلطة الفلسطينية ومدارس الأونروا على حد سواء). وفي خمسة من تلك الهجمات، استخدم الجنود الإسرائيليون قنابل مسيلة للدموع وقنابل مدوية، أو قنابل صاعقة داخل المدارس. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار على تلميذين عمرهما ٧ و ١٢ سنة وأصابتهما بجروح في مدرسة تديرها الأونروا في بيت لاهيا. وفي واقعة منفصلة في الضفة الغربية، نفذت في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ اقتحم جنود قوات الدفاع الإسرائيلية مدرسة الجلازون الأساسية للبنين والأساسية للبنات اللتين تديرهما الأونروا، وفتحوا النيران على التلاميذ، مما أصاب تلميذين بجروح في الرأس. وفي غزة، دهم مسلحون فلسطينيون عدة مدارس، واستخدمت قنابل يدوية في ثلاث من تلك المداهمات. وأفيد بوقوع أضرار لحقت بثلاث مدارس أو ممتلكات مدرسية على الأقل أثناء أعمال القتال.

٨٦ - وطيلة الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ما يتراوح بين ٣٦١ و ٤١٦ طفلا فلسطينيا معتقلين في السجون أو في مراكز الاعتقال الإسرائيلية، بمن فيهم أطفال تبلغ أعمارهم ١٢ سنة. وكان هناك ما يتراوح بين ١٠ و ٢٢ من أولئك الأطفال قيد الاعتقال الإداري دون توجيه أية تهمة إليهم أو محاكمتهم. وخلال هذه الفترة كانت أغلبية السجناء من الصبية، في حين يوجد حوالي ١١ فتاة قيد الاحتجاز أو يقضين عقوبة بالسجن. وأدين أكثر من ٩٠ في المائة من الأطفال الذين اعتقلوا واستجوبوا ووجهت التهم إليهم أمام المحاكم العسكرية، وصدرت بحقهم أحكام بالسجن. وثمة تقارير تفيد أن بعض الأطفال المعتقلين يتعرضون للضرب الجسدي والتعذيب النفسي، بما في ذلك التهديدات بالعنف الجنسي. ويعد نقل السجناء الفلسطينيين الأطفال بصورة منتظمة من الأرض الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل انتهاكا مباشر لاتفاقية جنيف الرابعة.

٨٧ - وخلصت ورقة أعدها أحد الخبراء بتكليف من إحدى هيئات الأمم المتحدة إلى أن أخطر تداعيات الجدار والنظام المتصل به، وآثاره الإنسانية المضاعفة الضارة، يتمثل في زيادة تواتر التشرد الداخلي القسري وانتهاكات الحقوق ذات الصلة به، والفقر المترتب عليه. وقد جرى تدمير ما مجموعه ٣٩٠ منشأة مدنية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، من بينها ١١٧ منشأة في غزة و ٢٧٣ منشأة في الضفة الغربية، مما خلف ٨٤٢ ١ فردا مشردا على الأقل، منهم ٧١٧ في غزة و ١٢٥ ١ في الضفة الغربية. وأغلبية الأشخاص المتضررين من الأطفال. وقد أثر رفض المرور عبر نقاط التفتيش أو التأخير عندها تأثيرا كبيرا في إمكانية حصول المدنيين، وبخاصة الأطفال، على الرعاية والخدمات الطبية، مما يشكل تهديدا خطيرا على صحتهم البدنية. وتفيد تقارير مكتب منسق الشؤون الإنسانية أنه قد تم التبليغ في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧ عن ما مجموعه ٤٤٢ حادثة تأخر سيارة إسعاف عند نقاط التفتيش الإسرائيلية في الضفة الغربية أو عدم السماح لها بالمرور. ومن بين الأسباب الأخرى للتشرد القسري، إضافة إلى حالات الطرد من المنازل أو هدمها، التوسع في المستوطنات، والقيود المفروضة على استخدام المياه والأرض، والقيود المفروضة على الحركة.

التطورات في الصومال

٨٨ - تشير التقارير إلى أن كلا من اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الاتحادية الانتقالية قاما بتجنيد الأطفال واستخدامهم أثناء القتال المستعر للسيطرة على مقديشو في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وصرح الاتحاد علانية بنيته التجنيد من المدارس، وعيّن الشيخ فؤاد محمد خلف مسؤولا عن تدريب التلاميذ. وأطلق الاتحاد والميليشيات الحليفة له حملة تدريب مكثفة للفتيان والفتيات تحت سن ١٨ عاما من المدارس في مقديشو في تلك الفترة. وأفاد العديد من التقارير بأن ميليشيات الحكومة الاتحادية فضلا وبعض الميليشيات العشائرية تستخدم الأطفال في حمل الأسلحة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، زار مسؤول رفيع المستوى بالأمم المتحدة مقديشو، وشاهد بنفسه تدريب الأطفال في مطار بليدوغلي، حيث توجد للحكومة الاتحادية قاعدة عسكرية. بيد أن إدارة الحكومة الاتحادية في جوهر بدأت، منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في إطلاق سراح الأطفال من بين صفوفها، ويجري حاليا العمل على إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في مجتمعاتهم بدعم من اليونيسيف. وفي آب/أغسطس عام ٢٠٠٧، وافقت وزيرة تنمية المرأة وشؤون الأسرة على القيام بدور في حملة مناصرة لتسريح الأطفال من القوات المسلحة التابعة للحكومة الاتحادية، ومنع تجنيد الأطفال في المستقبل.

٨٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفر العنف الدائر بين قوات الحكومة الاتحادية والقوات الأثيوبية من جانب، وجماعات المتمردين، بما فيها عناصر الشباب الذين يمثلون ما تبقى من العناصر السابقين في اتحاد المحاكم الإسلامية السابقة ومن عشيرة الحوية، من جانب آخر عن خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مقديشو. ويصعب التحقق بدقة من أعداد الضحايا في صفوف الأطفال نتيجة لانعدام الأمن وتعسر الوصول، لكن تقديرات شركاء الأمم المتحدة تشير إلى أن مقديشو وحدها شهدت أكثر من ٢٠٠ ١ حالة وفاة، وعدة آلاف من المدنيين الجرحى منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، من بينهم ٣٥ في المائة تقريبا من الأطفال. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تدهورت الحالة الأمنية في مقديشو، عندما بدأت الفصائل المناهضة للحكومة في شن هجمات الكر والفر، واستخدام أجهزة المتفجرات المرتجلة، والتفجيرات الانتحارية ضد قوات الحكومة الاتحادية والقوات الأثيوبية. وردت هذه القوات على النار بالمثل وبالقصف العشوائي مستخدمة قاذفات صواريخ غير محددة الهدف أحيانا. ووقع العديد من تلك الهجمات في المناطق السكنية بالمدينة مما أسفر عن مقتل الأطفال وإصابتهم بالجروح، بأعداد كبيرة نسبيا. وفي ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أطلقت صواريخ من مدافع الهاون على مستوطنة للمشردين داخليا في قرية تالكس، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص من بينهم ثلاثة أطفال؛ وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أصيب ثلاثة مراهقين بجروح عند انفجار قنبلة على جانب الطريق في مقاطعة توفيق؛ وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أسفر انفجار على جانب الطريق عن مقتل طفلين في طريقهما إلى المدرسة في مقاطعة غوبتا.

٩٠ - أما حالات الاغتصاب وسائر أعمال العنف الجنسي التي اقترفتها أطراف الصراع فلم تحدث بصورة منتظمة. بيد أن تصاعد العنف، فيما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٧، جعل النساء والفتيات، لا سيما المشردات داخليا، أكثر عرضة للهجمات وأعمال العنف الجنسي. ووقعت عدة حالات لفتيات أثناء هروبهن من مقديشو، وقد وقع معظمها على طول الطريق المؤدي إلى أفغويه وبايدوا. وفي أربع حالات منها، حددت التقارير المؤكدة أن مقترفي الجرائم كانوا يرتدون الزي الرسمي لميليشيات الحكومة الاتحادية. وفي حادثة أخرى وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٧، قامت ميليشيات الحكومة الاتحادية بإيقاف حافلة صغيرة عند نقطة تفتيش، واغتصاب ثماني نساء وخمس فتيات. ولقد فلت مرتكبو هذه الانتهاكات من العقاب حتى اليوم.

٩١ - وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٧، أفادت التقارير بشن قوات الحكومة الاتحادية موجة من الغارات على المدارس في مقديشو بزعم البحث عن عناصر متطرفة. وفي ٢٦ تموز/يوليه، اقتحمت قوات الحكومة الاتحادية إحدى المدارس بالقرب من تقاطع

الكيلومتر ٤، واختطفت أربعة معلمين و ٢٠ تلميذا. كما تعرضت عدة مستشفيات، بما فيها الحياة والعرفات، لغارات أو هجمات صواريخ مدافع الهاون في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٧، مما أعاق الخدمات الطبية وأجبر على إخلاء المرضى. وفي الآونة الأخيرة، في ١٨ آب/أغسطس، ضربت قذائف الهاون الناتجة عن الاقتتال بين قوات الحكومة الاتحادية والقوات الإثيوبية من جهة والمتمردين من جهة أخرى مستشفى الإنقاذ (SOS) في مقديشو. علاوة على ذلك، تفيد التقارير أيضا باحتلال القوات الإثيوبية مدرسة محمد أحمد علي الثانوية لأغراض عسكرية في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه.

٩٢ - وقد ازداد في عام ٢٠٠٧ تواتر حوادث انفجار الألغام والذخائر غير المنفجرة مما أسفر عن وقوع وفيات وإصابات بين الأطفال. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وقع في جنوب الصومال أكثر من ٢٨ حادث ألغام أرضية، مما أدى إلى مقتل ثمانية أطفال وإصابة عشرة بجروح؛ ووقع ٣٣ حادثا ناجما عن انفجار قنابل أو ذخائر غير منفجرة، مما أدى إلى مقتل ٢٥ طفلا وإصابة ٤٦ بجروح. ومن الحوادث الخطيرة بوجه خاص الحادث الذي وقع في وسط مقديشو يوم ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ حيث انفجرت قطعة ذخيرة غير منفجرة، وأدت مقتل ثمانية أشخاص، منهم خمسة أطفال.

٩٣ - وقد أضر انعدام الأمن وتعدد نقاط التفتيش على طول الطرق الرئيسية بالمنظمات الإنسانية في مقديشو وما حولها، وفي جنوب وسط الصومال بصورة أعم، مما جعل الموظفين غير قادرين على الوصول إلى المجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة للمساعدة أو الحماية. كما كان العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية والمدافعون عن حقوق الإنسان وممثلو وسائط الإعلام مستهدفين أيضا في حوادث أمنية وأعمال قتل شتى في أنحاء البلد، وتعرضت مكاتبهم وممتلكاتهم للتدمير. ففي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، هاجم مسلحون مكتب منظمة الصحة العالمية، فأصابوا أحد الحراس بجروح أثناء العملية؛ وفي ٢٧ حزيران/يونيه، قُتل موظفان في الهيئة الطبية الدولية على أيدي مسلحين في مدينة البيردي. وفي ٤ آب/أغسطس، تعرض موظفو منظمة غير حكومية دولية كانوا في بعثة تقييم في بلدة ضوبلي، بمنطقة جوبا السفلى، لكمين نصبه لهم رجال مجهولون، ما أسفر عن مقتل شخص وجرح شخصين آخرين.

التطورات في السودان

٩٤ - شهد الوضع العام في جنوب السودان تحسنا طفيفا منذ الفترة المشمولة بتقريري الأخير، وتعهّدت حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بالالتزامات التالية أثناء الزيارة التي قامت بها ممثلتي الخاصة إلى السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧: السماح بحرية وصول اليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة في السودان إلى الثكنات العسكرية للقوات المسلحة

السودانية، والجيش الشعبي لتحرير السودان، والقوات والجماعات المسلحة المتحالفة معهما، لرصد الامتثال والتحقق منه؛ وسن تشريعات وطنية لتجريم تجنيد الأطفال كمقاتلين وتنفيذها في الوقت المناسب؛ وتخصيص موارد كافية لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة؛ وإنشاء فرقة عمل مشتركة مع الأمم المتحدة معنية بالعنف والانتهاك الجنسيين ضد الأطفال؛ وضمان سلامة موظفي المساعدات الإنسانية وحمايتهم.

٩٥ - وفي إطار متابعة هذه الالتزامات، اتخذت حكومة جنوب السودان بعض التدابير المهمة لمعالجة وضع الأطفال، بما في ذلك الإصلاح التشريعي التدريجي وإنشاء هياكل لمعالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين وغيرهما من الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال، والالتزام بشكل جدي بنزع السلاح من الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

٩٦ - وتقوم بعثة الأمم المتحدة في السودان بإجراء حوار مع الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية من أجل وضع حد لما يرتكب من انتهاكات ضد الأطفال، وتسريح الأطفال من وحداتها العسكرية، لا سيما تلك المشكلة حديثا من جماعات مسلّحة أخرى. وفي ٧ حزيران/يوليه ٢٠٠٧، التزم ستون من قادة القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بإنهاء تجنيد الأطفال، ووضعوا خطة عمل للجنة عسكرية مشتركة للمنطقة، لمعالجة حالات الاختطاف والاغتصاب وغير ذلك من ضروب العنف الجنسي الممارسة ضد الأطفال في منطقة أعالي النيل وجونقلي، وولاية الوحدة. غير أن القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان لم يسمحا للأمم المتحدة بالوصول الحر إلى الثكنات العسكرية لأغراض التحقق. ولم يحرز سوى تقدم محدود أيضا فيما يخص تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم في الوقت المحدد.

٩٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُرّح مئات الأطفال من الجيش الشعبي لتحرير السودان وبضع مئات من جماعات مسلحة أخرى متحالفة مع القوات المسلّحة السودانية، من خلال التنسيق بين لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب وشمال السودان. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، سُرّح ٢٥ طفلا من الجيش الشعبي لتحرير السودان في بانتيو، في جنوب السودان، وجُمع شملهم بأُسرهم في الشمال. ويتم في الوقت الحاضر تنظيم برنامج مستقل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لحوالي ٦٠٠ طفل من صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى الرغم من هذا التقدم الذي أمكن إحرازه، لا يزال هناك آلاف الأطفال باقين في الثكنات العسكرية، بل ويعود بعض الأطفال المسرحين إلى الجيش بسبب افتقار آلية إعادة الإدماج إلى الكفاءة.

٩٨ - ويتواصل تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلّحة المتحالفة مع القوات المسلّحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان الخاضعة لإمرة كلٍّ منهما. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بينت تقارير مؤكدة أن القوات المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية بقيادة الرائد غابرييل تانغ جيني قد جنّدت حوالي ٧٠ طفلا، من بينهم بعض أطفال الشوارع، أثناء الأعمال القتالية التي دارت في مقاطعة مالكال. وفضلا عن ذلك، تم التأكد من وجود ٣٠٠ طفل آخر على الأقل في قوات دفاع بيبور وهي جماعة مسلحة كانت متحالفة في السابق مع القوات المسلحة السودانية. وأُفيد أيضا بوجود ٤٠ طفلا في صفوف ميليشيات قبيلة مُنداري التي تقوم بعملياتها في تيركاكا، في ولاية وسط الاستوائية.

٩٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل العديد من الأطفال في الاشتباكات المسلحة التي دارت بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية. وهناك أيضا تقارير متواترة عن قيام قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بمهاجمة المدارس أو احتلالها في مواقع مختلفة من جنوب السودان. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، هاجمت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان مدرسة في ناصر، منطقة أعالي النيل، لأغراض تجنيد الأطفال. واختطف ما مجموعه ٣٢ صبيا و ٢٤ مدرسا، ولكن أحلي سبيلهم جميعا باستثناء صبيين. وفضلا عن ذلك تواصل القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان منع موظفي حماية الأطفال من الدخول إلى مناطق في شمال وجنوب مقاطعة أبيي، في جنوب السودان.

١٠٠ - ووقعت هناك سبع حالات مؤكّدة لاختطاف الأطفال في جنوب السودان، يعزى عدة منها إلى جيش الرب للمقاومة. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، هاجم رجال مسلحون قرية قرب ماريدي، في ولاية غرب الاستوائية، ويشتبه أنهم ينتمون لجيش الرب للمقاومة. واختطفت ست فتيات، تتراوح أعمارهن بين ١٢ سنة و ١٧ سنة، ولا يزال مكان وجودهنّ مجهولا.

١٠١ - وهناك بعض المؤشرات المشجعة في المرحلة الحالية لعملية سلام دارفور والاتفاق بشأن بعثة مختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. بيد أن الوضع اليومي للأطفال ميدانيا لا يزال خطيرا. وثمة تقارير موثوقة تفيد بأن القوات المسلحة السودانية، وحركة العدل والمساواة (جناح السلام في الحركة) وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وجيش تحرير السودان/فصيل أبو القاسم، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الشافي، وقوات الدفاع الشعبي، والقوات التشادية المتمردة، والمليشيات

المتحالفة مع حكومة السودان، المعروفة بالجنجويد، والشرطة المركزية الاحتياطية، تواصل جميعها تجنيد واستخدام الأطفال. بيد أنه نظرا إلى انعدام الأمن والعقبات التي تحول دون الوصول وتعدد الأطراف المسلحة الفاعلة، كان من الصعب في حالات عديدة التعرف على هوية المرتكبين أو التحقق من الادعاءات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفاد بعض الأطفال الذين أجرت الأمم المتحدة مقابلات معهم بأنهم كانوا يقاتلون في شرق جبل مرة، في جنوب دارفور، لمدة ثلاث سنوات على الأقل. ويُدعى أن هؤلاء الأطفال مرتبطين بجيش تحرير السودان/فصيل عبد الشافي، أو جيش تحرير السودان فصيل أبو القاسم، أو جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تأكد وجود أطفال مسلحين في سن الثانية عشرة من العمر مع جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي في خزان تنجور، جنوب غربي مدينة الفاشر، شمال دارفور. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تبين لمراقبي الأمم المتحدة والبعثة الأفريقية في السودان وجود أطفال مسلحين عديدين يعتقد أنهم مرتبطون بالمليشيات المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية في منطقة كتم. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، تأكد وجود ١٣ صبيا مع حركة العدل والمساواة (جناح السلام). وأكّدت البعثة الأفريقية في السودان أيضا وجود أطفال لا تزيد أعمار بعضهم عن سن الخامسة عشرة، جندتهم قوات الدفاع الشعبي في مقجار، غرب دارفور.

١٠٢ - وفي دارفور، تأكد وجود ٤٦ حالة لوفيات أطفال، تم التحقق منها، تقع جريرتها على الجنجويد والقوات المسلحة السودانية. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أسفر القصف الجوي الذي نفذته طائرة من طراز أنتونوف ومروحيتان قتاليتان تابعة للقوات المسلحة السودانية عن مقتل طفلين في قرية كيشي، قرب بير مازا؛ وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، لقي طفل عمره أربع سنوات وطفل عمره خمس سنوات مصرعهما نتيجة عمليات القصف الجوي التي قامت بها الطائرات التابعة لحكومة السودان لقرى في شمال دارفور.

١٠٣ - ولا تزال حالات الاغتصاب واسعة الانتشار في دارفور، ويستخدم الاغتصاب وسيلة من وسائل الحرب، مع وجود جنوح متزايد نحو استهداف صغار الفتيات بوجه خاص. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُفيد بوقوع ٢٣ حالة اغتصاب مؤكدة وكان من بين الضحايا صبيان. ويشمل المرتكبون عناصر تنتمي إلى القوات المسلحة السودانية والشرطة المركزية الاحتياطية والجنجويد وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي. وعلى الرغم من ندرة مقاضاة مرتكبي الاغتصاب في دارفور، فقد تمت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقاضاة ضابطين تابعين للشرطة المركزية الاحتياطية وجندي تابع للقوات المسلحة السودانية لاغتصابهم أطفالا لا يتجاوز عمر بعضهم ١٣ سنة.

١٠٤ - وفي دارفور، يعوق تواتر اختطاف المركبات التابعة لوكالات المساعدة الإنسانية تقديم المعونات والخدمات لأشد الفئات ضعفا، لا سيما الأطفال. ويتزايد أيضا اختطاف موظفي المعونة الإنسانية واستخدام العنف الجسدي والنفسي ضدهم، أثناء الهجمات التي تشن على مجمعات المساعدة الإنسانية. ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن خمسة من موظفي المعونة قتلوا، وأصيب أحد عشر موظفا منهم بأذى،كما تعرض ٥٣ من هؤلاء الموظفين للضرب الجسدي.

١٠٥ - وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وقّع جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، على خطة عمل لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال. ووافق هذا الفصيل على تسريح جميع الأطفال المرتبطين بقواته أو بأية قوات أخرى متحالفة معهم، وتسليمهم؛ ووضع عملية لتحديد سن المجندين وتنفيذها؛ وتقديم الحماية الخاصة للفتيات والنساء. وسيستفيد من خطة العمل هذه ١ ٨٠٠ طفل مرتبطين بجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي. وتُجري اليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة في السودان حوارا مع ممثلي جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الشافي، وجيش تحرير السودان (الإرادة الحرة)، الذين أعربوا عن رغبتهم في التعاون من أجل تسريح الأطفال من صفوف قواتهم. بيد أنه، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لم تُقطع أية التزامات محددة بتسريح الأطفال.

١٠٦ - وأحرز بعض التقدم أيضا في شرق السودان. وكجزء من اتفاق سلام شرق السودان الموقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بين الجماعة المسلحة للجبهة الشرقية وحكومة الوحدة الوطنية، يجري حاليا تسريح ٣ ٧٠٠ من المقاتلين السابقين، من بينهم ٢٥٠ طفلا.

باء - معلومات عن الامتثال والتقدم المحرز في الحالات غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أو في حالات أخرى مثيرة للقلق

التطورات في تشاد

١٠٧ - خفت حدة القتال بشكل ملحوظ في شرق تشاد إثر المحادثات التي أجريت بين الحكومة والمعارضة المسلحة في طرابلس، ليبيا، وبسبب موسم الأمطار. بيد أن الوضع الأمني لا يزال شديد التقلب والتوتر بسبب الإخفاق في إدماج مقاتلي الجبهة الموحدة من أجل التغيير في الجيش الوطني إثر إبرام اتفاق السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بين قائد الجبهة، محمد نور والرئيس ديبي، وبناء القوات الحكومية. ويزيد أيضا من تفاقم انعدام الأمن في شرق تشاد الهجمات المتقطعة عبر الحدود التي يشنها مقاتلو الجنجويد من السودان،

والعنف الطائفي. و لم يحد انخفاض عدد الاشتباكات من ظاهرة التجنيد القسري للأطفال من جانب الأطراف الحكومية وغير الحكومية في الصراع على حد سواء. وتشير التقارير إلى تجنيد الأطفال في الجيش الوطني التشادي. وعلى الرغم من أن الأرقام الفعلية غير معروفة، يوجد حوالي ٤٠٠ من الأطفال الجنود الذين تتراوح أعمار مائة منهم بين ٨ سنوات و ١٢ سنة، متمركزين في مركز تدريب تابع للحكومة في مونغو الوسطى. وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٧ وقعت حكومة تشاد واليونيسيف على اتفاق لتسريح الأطفال الجنود في كامل البلاد. وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧، تم تسريح ٤٢٥ طفلا، جميعهم من الفتيان، من مراكز التدريب العسكري في مونغو وموسورو، وفي المخيم العسكري الرئيسي في أنجامينا، ونقلوا إلى خمسة مراكز رعاية انتقالية في أبيشي وأنجامينا. بيد أن هناك الآلاف من الأطفال في مواقع مختلفة في شرق تشاد لا يزالون في انتظار التسريح من القوات والجماعات المسلحة.

١٠٨ - وأفاد مراقبو الأمم المتحدة بأن تجنيد واستخدام الأطفال من طرف الجماعات المسلحة التشادية منتشران على نطاق واسع، بيد أن الصعوبات في تحديد القادة، والتغيرات المستمرة التي تشهدها التحالفات والتجمعات، بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة للجماعات، تجعل من العسير تحديد تسلسل المسؤولية عن التجنيد. وتسعى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى زيادة موظفي حماية الأطفال التابعين لها في شرق تشاد. ويقدر وجود مئات من الأطفال في صفوف اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، خلال الاشتباكات التي وقعت بين الجيش الوطني التشادي والاتحاد في أبيشي، كان ٦٠ في المائة من أعضاء الاتحاد الذين قبض عليهم من الأطفال. وفضلا عن ذلك، وعلى الرغم من عدم انتشار تجنيد الفتيات واستخدامهن من طرف القوات والجماعات المسلحة، قيل إن ٥٠ فتاة يرتبطن بالجبهة الموحدة من أجل التغيير يوجدن في منطقة غيريدا، مقاطعة دارتاما.

١٠٩ - وقامت الجماعات المسلحة السودانية، التي تدعمها الحكومة التشادية، ومن بينها حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان (جيش تحرير السودان/الفصيل المنشق G-19)، بتجنيد واستخدام آلاف الأطفال من مخيمات اللاجئين الواقعة بالقرب من الحدود بين السودان وشرق تشاد. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، جنّد المتمردون السودانيون ٣٩ طفلا من مخيم للاجئين في بريجينغ، ولا يزال مكان وجودهم غير معروف حتى الآن. وفضلا عن ذلك، تفيد تقارير بتجنيد أطفال تشاديين ينتمون إلى مناطق عبر الحدود في دارفور قسرا من طرف الجنجويد.

١١٠ - وأُبلغ عن قيام جماعات الدفاع عن النفس التشادية باستخدام الأطفال الجنود بشكل منتظم في بلدات أديه وموغورورو، ودوغدوري، في مقاطعة دار سيلا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، جنّد تسعة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ سنة في المناطق المحيطة بمخيم اللاجئين في جبل، في فوز بيهتا.

١١١ - وقد قتل عدد كبير من الأطفال أو شوهوا جراء انفجار ذخائر غير منفجرة وألغام أرضية من مخلفات الأنشطة العسكرية التي جرت في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٧، تم توثيق ١٠٧ حالات لأطفال وقعوا ضحايا انفجار الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، لقي ٢٢ منهم حتفهم، وأصيب ٨٥ آخرون منهم بأذى. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، كان أربعة أطفال يعبثون بذخيرة غير منفجرة في زايغاي، عندما انفجرت بأديهم، وأفضى ذلك إلى قتل اثنين منهم وتشويه الآخرَين.

١١٢ - وهناك عدد كبير من حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس التي يقترفها أفراد الجماعات المسلحة بحق النساء والفتيات، لا سيما بين صفوف اللاجئين. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٧، أُبلغ عن ١٣٩ حالة من حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في ١٢ مخيما للاجئين في المنطقة الشرقية. غير أنه نظرا إلى أن هذا الموضوع يظل من المواضيع التي يحرّم الخوض فيها، يصعب الحصول على معلومات شاملة بشأن عدد ضحايا العنف الجنسي وعدد الناجين منه، والنسبة التي يشكلها ارتكاب هذه الحالات من طرف أفراد القوات والجماعات المسلحة.

التطورات في كولومبيا

١١٣ - بذلت حكومة كولومبيا، من خلال المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، جهودا برنامجية لمنع تجنيد الأطفال ولإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. وحتى تاريخه، استفاد من جهود الحكومة ٣ ٣٢٦ طفلا كانوا فيما سبق مرتبطين بجماعات مسلحة غير قانونية.

١١٤ - ولا تزال القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي (فارك) تُجنِّد وتستخدم الأطفال. ووردت تقارير عن حالات في مقاطعات كاوكا وأنتيوكيا وسوكر وبوليفار وكوندينامركا وغوافياري وميتا ونارينيو. وفي كورينتو، في مقاطعة كاوكا، غالبا ما يقوم أفراد الجيش الشعبي (فارك) بزيارات للمدارس لإقناع الأطفال بالانضمام إلى صفوفهم. وبالإضافة إلى ذلك، فرغم المحادثات الجارية حاليا بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، ورغم طلبات مجلس السلام الوطني بأن يكف هذا الجيش عن تجنيد الأطفال وأن يسرحهم جميعا من صفوفه فورا، فإن هذه الجماعة تواصل أيضا تجنيد الأطفال. وفي كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، جند جيش التحرير الوطني عنوة فتاتين عمرهما ١٤ و ١٥ عاما في نارينيو، مقاطعة غواشافيز – سانتا كروز.

١١٥ – واستخدمت القوات المسلحة الحكومية الأطفال لأغراض الاستخبارات رغم أن السياسة الرسمية للحكومة تتنافى مع ذلك. وأصدرت وزارة الدفاع الكولومبية التوجيه رقم ٣٠٧٤٣ في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، الذي منعت بموجبه كل أفراد القوات المسلحة من استخدام الأطفال لأنشطة الاستخبارات، وبخاصة الأطفال المسترجعون من الجماعات المسلحة غير القانونية. غير أن النيابة العامة أبلغت أن اللواء التاسع والعشرين في كواكا استخدم طفلا مسرحا من الجيش الشعبي (فارك) كمُخبر للقوات المسلحة في إحدى العمليات، وأن هذا الطفل قُتل فيما بعد وهو في سن الـ ١٩ عاما، بينما كان يقاتل مع الجيش الشعبي (فارك)، وذلك في انتهاك لمبادئ باريس والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بقوات أو جماعات مسلحة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أرغم الجيش الوطني طفلين عمرهما ٨ أعوام و ١١ عاما، في أوراو، مقاطعة شوكو، على حمل معدات لهذا الجيش. وفي بيبيدو، مقاطعة شوكو، تؤكد تقارير وردت إلى الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ أن القوات المسلحة العاملة في تلك المنطقة زودت أطفالا بالغذاء، مقابل استخدامهم في تنظيف وصيانة أسلحتها. ولا تزال النيابة العامة تُبلِّغ عن أطفال يحتفظ بهم لفترات زمنية غير مأذون بها في مخافر الشرطة أو كتائب الجيش أو أماكن عمل الشرطة القضائية.

١١٦ – وهناك مخاوف متزايدة إزاء الانتهاكات المبلغ عنها والتجاوزات التي ترتكبها جماعات مسلحة غير قانونية منظمة جديدة ضد الأطفال. وتشارك هذه الجماعات، من مثل الصقور السوداء أو الأيادي السوداء أو منظمة الجيل الجديد أو راستروخوس، على نطاق واسع في الأنشطة الإجرامية المتصلة بشكل خاص بالاتجار بالمخدرات. وتعتبر الحكومة هذه الجماعات عصابات إجرامية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وردت أنباء عن أن جماعة الصقور السوداء أرغمت أطفالا على الانضمام إلى صفوفها في كارتاخينا ومقاطعة بوليفار. ووردت أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير من فايي دي كاوكا، وبوليفار في مدينة كارتاخينا وأنتيوكيا في مدينة ميديلين تقارير عن حالات تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الجماعات الثلاث الأخرى المشار إليها أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية التسريح لم تطبق إلا جزئيا في الجماعتين المسلحتين غير القانونيتين الخارجتين عن عملية التسريح الوارد ذكرهما في التقرير الذي قدمته في عام ٢٠٠٦، وهما قوات الدفاع الريفية لمقاطعة كاساناري وجبهة كاسيك بيبينتا، ويعتقد أنه ما زال ثمة أطفال في صفوف هاتين الجماعتين. وإن خطورة ما يُبلَّغ عنه من انتهاكات ترتكبها هذه الجماعات شيء حقيقي جدا ويدعو إلى بذل جهود جدية لتعزيز حماية الأطفال.

١١٧ - وبذلت الحكومة جهودا إيجابية في تسريح المقاتلين من قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية. ووفقا للأرقام الرسمية، تم تسريح ٦٣ طفلا من قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية في عام ٢٠٠٦، بالمقارنة مع ٥٨١ ١٧ راشدا. غير أن هؤلاء الأطفال لم يسلموا رسميا حسبما تنص عليه شروط عملية التسريح الجماعي، وهناك مخاوف من أن عددا من الأطفال لم يستفيدوا من هذه العملية. وأبلغ المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة أنه جرى تسريح ٣٢ طفلا آخر على أساس فردي خلال الفترة نفسها.

١١٨ - وأكد المعهد الوطني للطب الشرعي وعلوم الأدلة الجنائية أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ٣٧ طفلا، بينهم ١٣ فتاة و ٢٤ فتى، وجُرح ٣٤ طفلا، بينهم أربع فتيات و ٣٠ فتى، قيل أن قوات الأمن الحكومية قد ارتكبتها، ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المفوضية)، قدمت الشرطة القضائية تقارير تسع من هذه القضايا. ووردت تقارير أيضا عن ممارسة بعض قوات الأمن الحكومية الإعدام خارج نطاق القانون. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، قتلت قوات من اللواء السادس عشر التابع للجيش الوطني شخصين أحدهما فتى عمره ١٦ عاما. ووفقا لما نقله شهود عيان، تم في وقت لاحق تقديم القتيلين بوصفهما مشاركين في حرب عصابات. وقامت جماعات مسلحة غير قانونية أيضا بخطف أطفال وقتلهم وجرحهم. ومن تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٧، وردت إفادات عن احتجاز ما يقارب ٤٣ طفلا كرهائن. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، زُعم أن الجيش الشعبي (فارك) اختطف فتاة عمرها ١٧ عاما في توريبيو، كاوكا، وقتلتها في وقت لاحق؛ وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تعرضت فتاة في بوينافنتورا، فايي ديل كاوكا، للخطف والقتل على يد أفراد من الجيش الشعبي (فارك). وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، خطف أعضاء من جماعة الصقور السوداء طفلا وقتلوه.

١١٩ - وتفيد تقارير بأن جماعات مسلحة غير قانونية وبعض أفراد القوات الحكومية ما زالوا يرتكبون الاغتصاب وغيره من أعمال العنف والاستغلال الجنسيين. وأبلغت مفوضية حقوق الإنسان أن أفراد الجيش الشعبي (فارك) ارتكبوا أعمال إجهاض إجباري وغيرها من أنواع المعاملة المهينة ضد شابات في صفوفه. وورد أيضا تقرير من المفوضية يفيد بأن جنديا من كتيبة سان ماتيو اعتدى جنسيا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ على فتاتين عمرهما ٧ أعوام و ١١ عاما من فلوريدا، مقاطعة فايي ديل كاوكا.

١٢٠ - ووردت بعض التقارير عن قيام جماعات مسلحة غير قانونية بالاستيلاء على مدارس. وغالبا ما تترك الجماعات المسلحة غير القانونية وراءها ألغاما أرضية وذخائر متفجرة في المرافق التي استولت عليها بعد انسحابها منها. ولا تزال إحدى المدارس في

غواكامايال، مقاطعة كالداس، محاطة بالألغام الأرضية. ومن جانب آخر، استولى أفراد من الجيش الوطني على مدرسة في بويرتو كايسيدو، مقاطعة بوتومايو. وفي لاخويا، وهي أيضا في مقاطعة بوتومايو، وُضعت دبابات عند مدخل إحدى المدارس، كجزء من نقطة تفتيش عسكرية، من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

التطورات في الفلبين

١٢١ - اشتدت الصدامات المسلحة في الفلبين خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعد أن صعَّدت القوات المسلحة الفلبينية حملاتها العسكرية ضد الجماعات المسلحة غير الحكومية، خاصة في ميندناناو. وكررت القوات الحكومية التأكيد على إعلانها لحرب شاملة ودخلت في مناوشات مع الجيش الشعبي الجديد المتمرد. ورغم أن جبهة مورو للتحرير الوطني وقَّعت اتفاق سلام نهائي مع الحكومة في عام ١٩٩٦، فإن بعض فصائلها الموجودة في محافظة سولو، جنوب الفلبين، قاتلت القوات المسلحة الفلبينية في عدة مواجهات واسعة النطاق. وحاربت القوات المسلحة الفلبينية وحلفاؤها شبه العسكريون أيضا عناصر من جبهة مورو الإسلامية للتحرير في محافظات باسيلان وشريف كابونسوان وماغيندناناو رغم وجود اتفاق على وقف أعمال القتال. ولا تزال الحملات العسكرية مستمرة أيضا ضد جماعة أبو سياف في باسيلان وسولو. ورغم هذه الصراعات، فإن القدرة على توثيق هذه الانتهاكات لحقوق الطفل تبقى ضعيفة.

١٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت الحكومة تجنيد ١١ طفلا، يزعم أنه من فعل الجيش الشعبي الجديد، أحدهم من ليتي وسبعة من سمر وثلاثة من أغوسان ديل سور. وثلاثة من هؤلاء الأطفال فتيات لا يزلن في كفالة إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية في انتظار إعادة إدماجهن. وأما باقي الأطفال فأُطلق سراحهم وسُلِّموا إلى أسرهم. ويزعم أن القوات الحكومية اعتقلت هؤلاء الأطفال خلال عملياتها العسكرية. غير أن شركاء الأمم المتحدة يزعمون أن الأطفال مدنيون أبرياء وجدوا صدفة في المناطق التي أجرى فيها الجيش دورياته أو التي وقعت فيها مواجهات مسلحة. ويكرر الحزب الشيوعي الفلبيني التأكيد على سياسته بعدم تجنيد الأطفال تحت سن الـ ١٨ عاما كمقاتلين مسلحين، رغم أنه لا ينكر استخدام الأطفال في مهام غير قتالية في انتهاك للمعايير القانونية الدولية. ويدعي هذا الحزب أن إجراءات تأديبية تتخذ ضد منتهكي هذه السياسة، رغم أن رصد هذا الامتثال يبقى محدودا.

١٢٣ - وهناك مؤشرات على احتمال وجود أطفال في صفوف جبهة مورو الإسلامية للتحرير وجماعة أبو سيَّاف. غير أنه، نظرا لإمكانيات الوصول المحدودة، لم يتأت الحصول على أية تقارير جديدة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٢٤ - وأبلغ شركاء الأمم المتحدة عن أن أربعة أطفال قُتلوا، ثلاثة منهم في ميندناو وواحد في منطقة بيكول، وشُوِّه سبعة أطفال في محافظات كاغايان ودافاو الشمالية وسولو. وكان ثلاثة من الأطفال فتيات تتراوح أعمارهن بين ٩ أعوام و ١٤ عاما. ووقعت هذه الأحداث خلال العمليات العسكرية أو المواجهات المسلحة مع المتمردين، وتم تصنيف الضحايا والناجين على أنهم ''متمردون'' أو أضرار جانبية. ومن أبرز الحالات حالة فتاة عمرها ٩ أعوام قُتلت عندما فتح جنود حكوميون النار بالقرب من منزلها في محافظة كومبوستيلا فالي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، في ما يزعم أنه ملاحقة لمغاويري الجيش الشعبي الجديد. وأعلن الجيش الفلبيني في البداية أن الطفلة هي واحدة من الجنود الأطفال في الجيش الشعبي الجديد ولكنه في وقت لاحق سحب اتهامه، وأعلنت اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان رسميا أن الطفلة ''وقعت وسط تبادل إطلاق النار''. وفي حدث آخر في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في باغاو، كاغايان فالي، أصاب أفراد الكتيبة الـ ١٧ من الجيش الفلبيني فتاتين عمرهما ١٤ و ١٥ عاما بجراح بالغة عندما فتحوا النار دون سابق إنذار في المنطقة.

١٢٥ - ودُعيت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في الفلبين للاجتماع في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، وهي مؤلفة من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان المحلية. وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أكدت حكومة الفلبين، عن طريق بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، موافقتها على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وبالإضافة إلى ذلك، تدرس الحكومة بعناية مبادئ باريس، مما قد يمهد الطريق لتحسين الأنشطة البرنامجية للحكومة في مجال الأطفال والصراع المسلح.

التطورات في سري لانكا

١٢٦ - خلال الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، تلقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقارير مؤكدة عن ٣٣٩ طفلا يجري تجنيدهم أو إعادة تجنيدهم على يد منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير، وكانت نسبة ٤١ في المائة منهم من باتيكالوا، بالمقارنة مع ٦٧٩ طفلا جُندوا في الأشهر الـ ١١ السابقة. وفي نفس الفترة، أفرجت منظمة غورتاميل عن ٢٢٦ طفلا، مقارنة بـ ١٧١ طفلا أفرجت عنهم في الأشهر الـ ١١ السابقة، وأغلبهم من كيلينوتشي. وكانت نسبة ٧٨ في المائة من الأطفال المجندين من الصِّبية و ٢٢ في المائة من البنات. وبلغ متوسط عمر الأطفال المجندين خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٦ عاما. ومن بين الأطفال الـ ٦ ٢٢١ المسجَّلين في قاعدة بيانات اليونيسيف باعتبارهم مجنَّدين منذ عام ٢٠٠١، كانت حالات ١ ٤٦٩ طفلا لا تزال معلقة، بمن فيهم ٣٣٥ طفلا كانت أعمارهم حينذاك تقل عن ١٨ عاما في

٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وقد تكون الحالات المبلَّغ عنها مجرد مؤشر على العدد الفعلي للأطفال المجندين نظرا للقيود المفروضة على سبل الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير. وقد عينت هذه المنظمة ما سمته هيئة حماية الأطفال باعتبارها المحاور المعني بقضايا تجنيد الأطفال وقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ولا يزال الحوار الأسبوعي بين اليونيسيف وما يسمى هيئة حماية الأطفال مستمراً. وحتى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧، ظل ثمانية أطفال يقيمون في مركز تنمية المهارات التعليمية، في انتهاك لتوصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن. وحين كتابة هذا التقرير، كانت اليونيسيف بصدد الترتيب لإعادة هؤلاء الأطفال الثمانية إلى أسرهم.

١٢٧ - وتلقت اليونيسيف تقارير مؤكدة مفادها أن ٢٤٦ طفلا قام فصيل كارونا بتجنيدهم أو إعادة تجنيدهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بـ ١٥٤ طفلا جُندوا خلال الأشهر الـ ١١ السابقة. وكان معظم الأطفال المجندين من باتيكالوا. وقد أفرج فصيل كارونا عن ٨٠ طفلا في نفس الفترة، مقارنة بـ ١٤ طفلا أُفرج عنهم في الأشهر الـ ١١ السابقة. وبلغ متوسط عمر الأطفال الذين يجندهم فصيل كارونا ١٦ عاما. وكان جميع الأطفال المجندين من الصِّبية، باستثناء فتاة واحدة. ومن بين الأطفال الـ ٣٨٥ المسجَّلين في قاعدة بيانات اليونيسيف باعتبارهم مجنَّدين، ظلت حالة ٢١٤ معلقة إلى غاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، بمن فيهم ١٦٠ طفلا تقل أعمارهم حاليا عن ١٨ عاما.

١٢٨ - وقد وقعت غالبية حالات اختطاف الأطفال المبلّغ عنها في جافنا وباتيكالوا وفافونيا. وتجري عمليات الاختطاف بالأساس في إطار التجنيد، وتنسب إلى منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير وفصيل كارونا. وفي بعض الحالات، تبيّن في وقت لاحق أن الأطفال الذين اختُطفوا قد لقوا حتفهم. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، اختُطف أربعة صبية في باتيكالوا. وهذه الحالة هي جزء من عدة حالات اختطاف جماعية للأطفال في المنطقة لا تزال دون حل. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اختُطف ٢٢ تلميذا على يد منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير لأغراض تجنيدهم بينما كانوا يحضرون درسا توجيهيا في أمبارا. وأُفرج عن جميع هؤلاء الأطفال في غضون يومين نتيجة لما قامت به اليونيسيف دفاعا عنهم لدى منظمة نمور تاميل. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، ورد أن صبيين احتجزتهما قوات الأمن التابعة لحكومة سري لانكا في جافنا واعتُبرا في وقت لاحق في عداد المفقودين.

١٢٩ - ووردت منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تقارير تم التحقق منها عن مقتل ٤٦ طفلا وتشويه ٧٩ طفلا بسبب النزاع القائم. ويشمل ذلك وفاة ١١ طفلا من الأطفال

المجندين الذين جندت تسعة منهم منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير وجند اثنين منهم فصيل كارونا. وقد حدث أكثر من نصف عمليات القتل والتشويه في مقاطعة باتيكالوا. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أدت عملية قصف جوي قام بها سلاح الجو السريلانكي إلى مقتل سبعة أطفال وجرح ثمانية آخرين في باداهوثُراي، وهي قرية للمشردين داخلياً تقع بالقرب من مانَّار. وكان عمر كل الأطفال عدا واحدا منهم يقل عن ١٠ سنوات. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قُتل ثلاثة أطفال وأُصيب أربعة بتشوهات في انفجار حافلة وقع عند نقطة تفتيش عسكرية في أمبارا نُسب إلى منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير.

١٣٠ - وأسفرت الضربات الجوية وعمليات القصف المدفعي التي نفذها الجيش السريلانكي والهجمات التي شنتها منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير عن تدمير مدارس ومقتل وإصابة تلاميذ ومدرِّسين. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أصاب قصف مدفعي نفذه الجيش السريلانكي مخيما للمشردين داخليا في مدرسة تقع في فاهاراي، باتيكالوا. وقُتل ما لا يقل عن ٢٦ مدنيا، من بينهم طفلان على الأقل، وأُصيب ما لا يقل عن ٦٩ مدنيا بجروح، بينهم ٢١ طفلا تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أصاب قصف مدفعي نفذته منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير مدرسة في ترينكومالي أسفر عن مقتل مدرِّس وإصابة ١٥ شخصا بينهم خمسة أطفال.

١٣١ - كما تضررت المستشفيات أثناء عمليات الجيش السريلانكي التي وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أُصيب مركز غرامودايا الصحي في فاهاراي بأضرار من جراء قصف مدفعي نفذه الجيش السريلانكي الذي استخدم هذا المركز طيلة الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٧. كما أن فرق العمل الخاصة التابعة لحكومة سري لانكا لا تزال تستخدم جناحا للولادة وغرفة للعمل في الحالات الطارئة بمستشفى في باتيكالوا منذ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧، ألحقت عملية قصف شنها الجيش السريلانكي أضرارا بجناح الولادة وقسم العيادات الخارجية في مستشفى يقع في شمال فافونيا.

١٣٢ - وقد قدمت منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير مشروع خطة عمل في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ ونسخة منقحة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، عقب حوار مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ. إلا أن هذين المشروعين ألزما منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير بتحديد السن الأدنى للتجنيد في ١٧ عاما حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حينها ستُرفع السن الأدنى للتجنيد إلى ١٨ عاما. ويتناقض التأخير في رفع السن الأدنى للتجنيد إلى ١٨ عاما مع التزاماتها السابقة والمعايير الدولية. وعند كتابة هذا التقرير، أشارت منظمة نمور تاميل إيلام

للتحرير إلى أن السن الأدنى للتجنيد ستُرفع إلى ١٨ عاما. غير أن ذلك لم ينعكس في التزام بالإفراج عن الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ١٨ عاما في الوقت الحاضر. ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من استمرار أنشطة الدعوة، تحقق قدر أقل من التقدم مع تاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال، وهو الجناح السياسي لفصيل كارونا. وفي أعقاب التعهّد أمام الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، أُنشئت لجنة مؤلفة من كبار المسؤولين في حكومة سري لانكا لإجراء تحقيق مستقل وذي مصداقية في الادعاءات القائلة بأن بعض العناصر من قوات الأمن الحكومية تدعم عمليات الاختطاف والتجنيد القسري للأطفال على أيدي فصيل كارونا وأحيانا تشارك فيها. وفي حين أن تعيين اللجنة كان موضع ترحيب، إلا هناك حاجة ملحة لكي تحقق حكومة سري لانكا في هذه الادعاءات وتتخذ تدابير فعالة لمنع الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب ضد الأطفال، بما في ذلك اختطاف الأطفال وتجنيدهم على أيدي فصيل كارونا، وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. كما لا يزال يتعين على الحكومة أن تتخذ إجراءات لمعالجة حالة الأطفال الذين يلتمسون الحماية الخاصة وسلموا أنفسهم إلى القوات الحكومية، ويوجدون حاليا في سجني باليكيل وجفنا، بما في ذلك الحاجة إلى اتخاذ تدابير مناسبة لإعادة تأهيلهم.

التطورات في أوغندا

١٣٣ - مع أنه ليست لحكومة أوغندا سياسة متعمدة أو منهجية لتجنيد الأطفال، فإن عدم وجود مراقبة فعالة على المستوى المحلي يؤدي إلى استمرار انضمام الأطفال إلى بعض العناصر من القوات المسلحة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك ١٦ حالة لتجنيد واستخدام أطفال تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ و ١٧ سنة على أيدي قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وأُبلغ عن ثلاث حالات في مقاطعة بادر حيث استُخدم الأطفال الذين فروا من جيش الرب للمقاومة لجمع المعلومات الاستخبارية قبل إطلاق سراحهم في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، فإن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية لم تستفد من هياكل إعادة الإدماج المدنية القائمة المتفق عليها. وأُبلغ عن ثلاث حالات أخرى في منطقة تيسو دون الإقليمية في أيار/مايو ٢٠٠٧، ولكن جرى بالتعاون التام مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، الإفراج عن هؤلاء الأطفال في وقت لاحق واستلمتهم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتتعلق الحالات العشر الأخرى باستخدام الأطفال داخل القوات المساعدة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، وخاصة في وحدات الدفاع المحلية. ولا يزال صغار الصِّبية يعملون في هذه الوحدات في بلدتي أناكا وأليرو الفرعيتين التابعتين لمقاطعة أمورو في آكوليلاند. وحتى الآن ليست هناك بوادر تبشر بالإفراج عن الأطفال الـ ١ ١٢٨ الذين ورد

أنه تمت تعبئتهم للعمل في وحدات الدفاع المحلية في كيتغُم وبادر وأجزاء من منطقة تيسو في أواخر عام ٢٠٠٤. وتدّعي الحكومة أن وحدات الدفاع المحلية تم حلها وأُدمج بعض أفرادها في قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وقوات الشرطة الأوغندية. وخلال هذه العملية، ضُيعت أيضا فرصة الاستفادة من هياكل إعادة الإدماج المدنية القائمة المتفق عليها. وقد أشارت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ إلى أن التخطيط الشامل لتسريح ونزع سلاح الجنود الأطفال المرتبطين بوحدات الدفاع المحلية يشكل عنصرا أساسيا لإحلال سلام دائم في شمال أوغندا. وفي أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٧، اجتمعت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ مع وزير الشؤون الخارجية لوضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل لمنع تجنيد واستخدام الأطفال كمقاتلين في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وعُقدت حلقة عمل في كمبالا في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧ مع الأطراف المعنية الرئيسية في الحكومة وفرقة العمل، وتوِّجت بصدور مشروع خطة عمل ستعتمدها الحكومة عما قريب.

١٣٤ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وردت أنباء عن وقوع ٤٨ حالة اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الفتيات ارتكبتها عناصر من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أو وحدات الدفاع المحلية، منها ٣٧ حالة سُجلت في الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧ في مقاطعات كيتغُم وغولو وليرا وأمورو. وارتكبت عناصر من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ٣٤ من هذه الجرائم الأخيرة، بينما ارتكب أفراد من وحدات الدفاع المحلية ثلاثا منها. وحدث معظم هذه الحالات في مخيمات المشردين داخليا والمناطق المخصصة للعائدين. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، اختطف أحد الجنود التابعين لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية أربع فتيات في مقاطعة غولو، مما أدى إلى اغتصاب فتاتين منهن كانت أعمارهن تتراوح بين ١٢ و ١٤ عاما. وفي نفس الشهر، قام جندي من وحدات الدفاع المحلية في مقاطعة أمورو باغتصاب فتاة عمرها ١٤ عاما وقتلها خنقا. وعلى الرغم من إبلاغ الشرطة بهذه الحالات، لم تعتقل الشرطة أحدا حتى الآن إما بسبب الصعوبات التي تعترض تحديد هوية مرتكب الجريمة أو بسبب اختفاء المشتبه فيهم.

١٣٥ - وكانت قوات عسكرية تحتل مدرستين ابتدائيتين في بلدة آسوا بمقاطعة غولو في آكوليلاند وتستخدمهما لأغراض التدريب العسكري. وبفضل تدخل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أخلى الجيش المدرستين في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وفي مقاطعة ليرا، كانت مدرسة باراليغي الابتدائية الواقعة في مقاطعة أوكوانغ الفرعية لا تزال تحتلها قوات عسكرية. وبسبب الأضرار الفادحة التي أصابت البنية المدرسية، فإن الحكومة تخطط لبناء مدارس جديدة.

١٣٦ - ونظرا لعدم وجود جيش الرب للمقاومة في الأراضي الأوغندية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تسجل فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ أي حالة قد تُنسب إليها. ولم يفرج جيش الرب للمقاومة عن أي طفل من منطقة تجمّع ري - كوانغبا في جنوب السودان. ولكن منذ التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية في آب/أغسطس ٢٠٠٦، عاد ما يقرب من ٧٠ طفلا، نسبة ١٥ في المائة منهم من الفتيات، من جنوب السودان إلى مراكز الاستقبال في غولو وكيتغُم وبادرا وليرا. وغالبية الأطفال إما نجت أو أسرتها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ في حين نُقل ستة أطفال من مركز توتو تشان للاستقبال في جوبا بجنوب السودان. وأُعيد إدماج هؤلاء الأطفال بنجاح في مجتمعاتهم المحلية من خلال برامج حماية الأطفال التي تدعمها اليونيسيف. وتوجد حاليا آلية لاستقبال بقية الأطفال الذين لا يزالون محتجزين لدى جيش الرب للمقاومة. ولا تزال فرقة العمل القطرية تدعو إلى الإفراج عن جميع من تبقى من النساء والأطفال الذين أسرهم جيش الرب للمقاومة.

جيم - الاستغلال والانتهاك الجنسيان للأطفال من قبل أفراد حفظ السلام وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة

١٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة البحث عن سبل لتقوية الإطار المؤسسي للحيلولة دون الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل أفراد حفظ السلام وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة، ومعالجته، مع توجيه بعض المبادرات مباشرة إلى هدف محدد هو الحيلولة دون إيذاء الأطفال.

١٣٨ - وقد ازدادت قدرة الأمم المتحدة على تغطية المواقع الميدانية على نحو كبير، وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أقامت إدارة الدعم الميداني وحدات للسلوك والانضباط لتغطي ١٨ من عمليات السلام[٣]. وهذه الوحدات مسؤولة عن تلقي الشكاوى المقدمة ضد حفظة السلام والمتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، ورصدها ومتابعتها، ووضع مبادرات لمنع وقوعها، وتنفيذ تلك المبادرات، وإنفاذ قواعد السلوك.

١٣٩ - وفي عام ٢٠٠٦، أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تلقي ٣٧١ ادعاء تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. كان ٣٥٧ من بينها من عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، مما يمثل زيادة قدرها خمسة في المائة عن الادعاءات المبلغ عنها في العام السابق.

(٣) للاطلاع على قائمة عمليات السلام يرجى الرجوع إلى الموقع التالي: http://www.un.org/Depts/dpko/CDT/about.html.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧، أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تلقي ٧٢ ادعاء عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. ويُعزى هذا الاتجاه في الانخفاض في عدد الادعاءات المبلغ عنها إلى تأثير مبادرات المنع والإنفاذ التي طبقتها الأمم المتحدة طوال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. ومن بين الادعاءات المبلغ عنها بخصوص عمليات حفظ السلام خلال عام ٢٠٠٦، أنجز ٨٢ تحقيقا حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وشملت خمسة من بينها أفعالا من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ضد قُصَّر. وأسفرت التحقيقات المنجزة عن الفصل من الخدمة أو عدم تجديد العقد لموظف مدني واحد وإعادة ١٣ من الأفراد العسكريين وفردا واحدا من الشرطة إلى أوطانهم.

١٤٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أُبلغ عن ادعاءات تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل إحدى وحدات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار. وشملت تلك الادعاءات أفعال إيذاء لشابات وفتيات. وقد أُبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية فورا، وبدأت عملية التحقيق. ونظرا لخطورة الادعاءات، تم حصر الوحدة المعنية في ثكنتها. وتُبقي إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني، وكذلك الدولة العضو المعنية، هذه المسألة قيد نظرها الفعلي.

١٤١ - وإدراكا من الجمعية العامة لأهمية وجود إستراتيجية لمساعدة الضحايا كجزء من استجابة شاملة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، فقد أنشأت فريقا عاملا مخصصا مفتوح باب العضوية للنظر في مشروع بيان السياسة العامة والاستراتيجية الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين بفعل موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (انظر الوثيقة A/60/877، المرفق). وبدأ هذا الفريق العامل مداولاته خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ومن المتوقع أن توفر هذه الاستراتيجية، حينما تؤيدها الجمعية العامة إطارا مؤسسيا سيمنح دعما تمس الحاجة إليه للأطفال الذين وقعوا ضحايا للإيذاء أو وُلدوا نتيجة لحالات الانتهاك التي ارتكبها موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها. وفي تلك الأثناء، يجوز لضحايا الانتهاك أن يتلقوا دعما طبيا عاجلا ودعما اجتماعيا نفسيا تيسِّره عمليات الأمم المتحدة ميدانيا بالتضامن مع الجهات المحلية المقدمة للخدمات. وفي بعض عمليات السلام، مثل ليبريا، أقامت عملية السلام التابعة للأمم المتحدة فريقا للاستجابة السريعة للاغتصاب والاعتداء الجنسي، لضمان اتخاذ إجراء سريع لمساعدة النساء والأطفال الذين يقعون ضحية للإيذاء. وقد ساعد ذلك الفريق الذي يضم شركاء محليين بعض القصَّر على الحصول على سكن آمن وتلقي رعاية طبية. ويُقصد من تلك المبادرة تقليل مخاطر فقدان أدلة حاسمة الأهمية أو إتلافها، وتخفيض تعرض الناجين من الانتهاك لمزيد من الصدمات. والتحدي الماثل الآن هو إيجاد مبادرات مستدامة لدعم الضحايا. ويُعد تنفيذ تلك الاستراتيجية ذا أهمية بالغة.

١٤٢ - وقد أسفر مؤتمر رفيع المستوى عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، عُقد في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، واشتركت في استضافته إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، عن إصدار بيان التزام بالقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين يرتكبهما أفراد تابعون للأمم المتحدة أو غير تابعين لها، احتوى عشرة مبادئ لتيسير التنفيذ السريع للمعايير القياسية المتعلقة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والقضاء عليهما. وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أيد ٤٠ من الكيانات التابعة للأمم المتحدة و ٣١ من الجهات غير التابعة لها ذلك البيان وتعهدت بمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

١٤٣ - وقد تحقق تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير بإنشاء إطار تشريعي فعال يجب على أفراد الوحدات الوطنية الالتزام به. ومن المشجع أن نلاحظ أنه في تموز/يوليه ٢٠٠٧، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع التوصيات القاضية بإدراج تنقيحات على قواعد السلوك ضمن مشروع نموذج مذكرة التفاهم بين البلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة. وبالإضافة إلى تقوية مساءلة أفراد الوحدات النظامية، فإن التنقيحات المدخلة على مذكرة التفاهم تشدد أيضا على الحاجة إلى جمع الأدلة الجنائية فورا في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نحو يكون كافيا لمقاضاة المرتكبين في بلدانهم الأصلية.

رابعا - معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ وتعميم مراعاة حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة

١٤٤ - حسب ما دعا إليه مجلس الأمن في الفقرة ٣ من قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥)، أُنشئت آلية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل في حالات الصراع المسلح، الواردة في المرفق الأول من تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦، والمدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، وهي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وكوت ديفوار ونيبال، وفي حالات صراعات مسلحة أخرى، مدرجة في المرفق الثاني من تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦، ممن نفذت طواعية آلية الرصد والإبلاغ، وهي أوغندا وسري لانكا. كما وافقت حكومة ميانمار على أن تتعاون على إنشاء آلية للرصد والإبلاغ في إطار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

١٤٥ - ومنذ إنشائه، انتقل الرصد والإبلاغ من مفهوم نظري إلى استجابة ملموسة من منظومة الأمم المتحدة. وأتاح إنشاء آلية الرصد والإبلاغ إمكانية جمع معلومات منهجية وموثوقة وموضوعية وفي الوقت المناسب عن الانتهاكات الخطيرة الستة التي ترتكب ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، ومن بينها تحديد هوية الأطراف المعتدية، مما يرفد تقاريري

الخاصة ببلدان محددة، التي يدرسها الفريق العامل المعني بمسألة الأطفال والصراعات المسلحة التابع لمجلس الأمن. وقد أثبت تحديد تلك الأطراف المعتدية في القوائم المرفقة بتقاريري السنوية أن له تأثيرا رادعا، كما مكن ''الهيئات المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات'' مثل الفريق العامل المعني بمسألة الأطفال والصراعات المسلحة من إبقاء الضغط السياسي واتخاذ إجراءات بشأن أطراف الصراع التي يتبين أنها ترتكب انتهاكات متكررة لحقوق الطفل. كما أسهمت التقارير الناتجة عن عملية آلية الرصد والإبلاغ بصورة كبيرة في زيادة الوعي الدولي بمسألة الأطفال والصراعات المسلحة، لا سيما من خلال إدراجها ضمن قرارات مجلس الأمن والمناقشات التي أجريت في غيره من منتديات الأمم المتحدة.

١٤٦ - وقد طرأت تطورات إيجابية نتيجة للتوصيات والإجراءات التي اتخذها الفريق العامل المعني بمسألة الأطفال والصراعات المسلحة ومن بينها استرعاء انتباه مجلس الأمن ولجان الجزاءات التابعة له، حسبما ينطبق الأمر، إلى ضرورة متابعة التوصيات الموجهة إليهما. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعقب تلكؤ في بداية الأمر، قدمت الحكومة القائد السابق لماي ماي، كيونغو موتانغا، المعروف باسم ''جدعون'' للمحاكمة، بتهمة ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، من بينها تجنيد ٣٠٠ طفل في مقاطعة كاتنغا في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦. وجاء ذلك الإجراء عقب توصيات قوية من الفريق العامل المعني بمسألة الأطفال والصراعات المسلحة باتخاذ إجراءات قانونية ملائمة ضد أفراد الجماعات المسلحة المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة ضد الأطفال. وفي كوت ديفوار، طلب الفريق العامل المعني بمسألة الأطفال والصراعات المسلحة أن تواصل قوات الدفاع والأمن التابعة للقوات الجديدة نشرها للأمر الصادر عن القيادة بإنهاء ممارسة احتجاز الأطفال. ومنذ ذلك الحين، جرى تنفيذ أمر القيادة المذكور بنجاح، وتقوم الأمم المتحدة بانتظام برصد السجون ومرافق الاحتجاز في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدفاع والأمن التابعة للقوات الجديدة لضمان عدم احتجاز أطفال.

١٤٧ - كما أن الاتصال المباشر والحوار اللذين يجريهما الفريق العامل مع جميع ممثلي حكومات البلدان التي ينظر الفريق العامل في الحالة السائدة فيها، لعبا دورا في تشجيعهم إلى المشاركة الفعالة في اجتماعات الفريق العامل، وفي الحصول على تعهداتهم الأكيدة بحماية الأطفال المتضررين من الصراع المسلح. وأكدت حكومة سري لانكا مجددا سياستها القائمة على عدم التسامح إزاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأعادت تأكيد تعهدها للفريق العامل بإنشاء لجنة تتألف من مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى لإجراء تحقيق مستقل وموثوق في الادعاءات القائلة بأن بعض القوات الأمنية تساعد فصيل كارونا على تجنيد الأطفال واستخدامهم. كما أعادت حكومة أوغندا تأكيد تعهدها بإنجاز خطة عملها عملا بقرار

مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) لكي يسار إلى رفع اسمي قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، ووحدات الدفاع المحلية من المرفقين الملحقين بتقاريري السنوية.

١٤٨ - وبالمثل، فإن قيام الفريق العامل باتصالات تعاونية وبناءة مع الأطراف التي تشهد حالات صراع وليست مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، مثل أوغندا وسري لانكا والفلبين، قد أسفرت عن قبولها لتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

١٤٩ - ولكن تدعو الحاجة، في بعض الحالات، إلى زيادة الضغط على مرتكبي الانتهاكات المتكررة والصارخة لحقوق الطفل، مثل الجنرال المتمرد لوران نكوندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجنجويد في السودان، ونمور تاميل إيلام للتحرير في سري لانكا، عن طريق النظر من جديد في الحاجة إلى فرض تدابير موجهة ضد تلك الأطراف.

١٥٠ - وقد أوصيت في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٠٦ بأن يوسع نطاق آلية الرصد والإبلاغ لإيلاء نفس القدر من العناية والاهتمام للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة في جميع الحالات المثيرة للقلق، الأمر الذي يشجع على إنشاء آلية للرصد والإبلاغ في جميع الحالات المدرجة في القائمتين المرفقتين. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أدرج الفريق العامل حالة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح في ميانمار في جدول أعماله. وبالرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع حكومة ميانمار بشأن تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ، فإن مسألة إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى المناطق المتأثرة بالصراع، وكذلك القيود الأخرى التي تفرضها الحكومة، هي عوامل يجب التغلب عليها لتمكين آلية الرصد والإبلاغ من أداء مهامها بصورة فعالة ومستقلة. وفي الحالات غير المدرجة في جدول أعمال المجلس، مثل تشاد والفلبين وكولومبيا، فإن هناك عوامل أهم مثل انعدام الأمن والقيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى مناطق معينة من البلد أو المنع من ذلك وعدم كفاية الموارد، تشكل تحديا كبيرا أمام إنشاء آلية قوية للرصد والإبلاغ. وعلى سبيل المثال، فإن الأوضاع الأمنية الخطيرة والتي لا يمكن التنبؤ بها السائدة في شرق تشاد وفي مناطق عمليات معينة لجماعات مسلحة غير مشروعة في الفلبين وكولومبيا، تجعل من العسير الحصول على معلومات دقيقة ومستكملة عن انتهاكات حقوق الطفل.

١٥١ - وقد قامت ممثلتي الشخصية بعدة زيارات قطرية لبذل جهود على مستوى رفيع للدعوة بشأن مسائل الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، ولمساعدة السلطات والأمم المتحدة وشركاء المجتمع المدني في تحسين حالة الأطفال في الصراعات المسلحة. وجرى العديد من تلك الزيارات القطرية بتكليف من الفريق العامل المعني بمسألة الأطفال والصراعات المسلحة. وكان تعاون الحكومات المتمثل في تقديم دعواتها إلى ممثلتي الخاصة أمرا جوهريا في

تحقيق تلك الأهداف. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قامت ممثلتي الخاصة بزيارات إلى السودان (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية (آذار/مارس ٢٠٠٧)؛ ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل (نيسان/أبريل ٢٠٠٧)؛ وميانمار (حزيران/يونيه ٢٠٠٧) وفي حالة سري لانكا قام المستشار الخاص لممثلتي الخاصة بزيارتها (في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦). وقد ورد وصف للنتائج المحددة التي تمخضت عن تلك الزيارات في الفرع الثالث من هذا التقرير المتعلق بالحالة في البلدان المعنية.

١٥٢ - وقد أبرز تقريري لعام ٢٠٠٦ النتائج المستفادة من الدراسة عن التجربة المتعلقة بحماية الطفل في عمليات حفظ السلام[٤]، التي أجراها القسم المعني بأفضل ممارسات حفظ السلام، حسب ما دعا إليه مجلس الأمن في الفقرة ٢٠ (ب) من قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥). وأقرت الدراسة بالحاجة الماسة إلى المستشارين المختصين بحماية الأطفال، والتأثير الكبير الذي حققوه من خلال قدرتهم على الرصد والإبلاغ، في زيادة الاهتمام بحقوق الأطفال المتضررين من الحروب في جدول أعمال الأمم المتحدة بشأن السلام والأمن. ولكن الدراسة جذبت الاهتمام أيضا إلى الحاجة إلى عملية واضحة مشتركة بين الوكالات لاتخاذ القرارات لكفالة أن تقوم جميع الجهات العاملة في مجال حماية الطفل بدور على نحو يستفيد من مزايا قوتها النسبية.

١٥٣ - وقد تمخضت الدراسة عن خمسة دروس رئيسية مستفادة، وهي: (أ) ينبغي أن تراجع إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، واليونيسيف مفهوم مستشاري حماية الأطفال واختصاصاتهم الحالية معا وتوضيحها؛ (ب) توجد حاجة لإيجاد قدرة متخصصة في مقر إدارة عمليات حفظ السلام لتقديم التوجيه والتدريب والدعم التنفيذي اليومي إلى مستشاري حماية الأطفال في الميدان؛ (ج) ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تستمد أفضل الممارسات من مستشاري حماية الأطفال أن تدرجها في وضع السياسات والتوجيهات، بالتشاور مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، واليونيسيف وغيرهما من الشركاء؛ (د) ينبغي إعادة النظر في موقع وحدات أو مستشاري حماية الطفل في إطار هيكل البعثة وربما السعي إلى توحيده؛ (هـ) ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تستعرض مؤهلات مستشاري حماية الأطفال وعملية اختيارهم، بالتشاور مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، واليونيسيف. ويعمل القسم المعني بأفضل ممارسات

(٤) الأمم المتحدة، ”تأثير مستشاري حماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“، (أيار/مايو ٢٠٠٥).

حفظ السلام في الوقت الحاضر على توظيف منسق رفيع المستوى لحماية الطفل، سيتولى مسؤولية متابعة الدروس والتوصيات المذكورة أعلاه.

١٥٤ - كما ينبغي تعيين مستشاري حماية الأطفال في البعثات الموجودة في أفغانستان والعراق والأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان لزيادة خبرة رصد حقوق الإنسان في كل من تلك البعثات. كما ينبغي تعيين مستشاري حماية الأطفال في البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والوجود متعدد الجوانب للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وسيقوي ذلك مهمة الرصد والإبلاغ، كما سيساعد على توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب للدعوة والاستجابة السريعة لقضايا الأطفال المتضررين من الصراع المسلح في حالات الصراع تلك.

١٥٥ - وقد اعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الطفل مؤخرا مبادئ توجيهية جديدة لتقديم التقارير بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، الذي يشجع الدول الأطراف على أن تتعاون مع ممثلتي الخاصة ومع آلية الرصد والإبلاغ، وفقا لإطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، في تنفيذ البروتوكول الاختياري.

خامسا - معلومات عن التقدم المحرز في وضع وتنفيذ خطط العمل

١٥٦ - عملاً بقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فإن الأطراف مدعوة إلى وضع وتنفيذ خطط عمل ملموسة ومحددة بأطر زمنية، وذلك بالتعاون الوثيق مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام و/أو أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم على مستوى خطط العمل مع قوات وجماعات مسلحة في ثلاث حالات قطرية مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، وهي تحديداً جمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، وكوت ديفوار، وميانمار؛ ومع طرفين في حالات قطرية غير مدرجة في جدول أعمال المجلس وهي تحديداً أوغندا وسري لانكا. وفي تشاد، وعلى الرغم من عدم وضع خطة عمل، فقد وقعت الحكومة اتفاقاً مع اليونيسيف يقضي بتسريح الجنود الأطفال من القوات المسلحة.

١٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهمت عدة عوامل بامتثال الأطراف لعدة أمور من بينها مشاركتها في خطط العمل التي تهدف إلى وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة:

(أ) مواصلة الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة التزامه وضغطه على الأطراف، بما في ذلك احتمال فرضه لتدابير محددة الأهداف؛

(ب) نتج عن تدابير بناء الثقة التي اتخذتها فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مع الأطراف تحقيق إنجازات هامة فيما يتعلق بتسريح الجنود الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وإخلاء سبيلهم.

(ج) وفرت الزيارات التي قامت بها ممثلتي الخاصة فرصة سانحة أيضا للدعوة على مستوى رفيع وفتحت الأبواب أمام فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لبدء حوارات متابعة مع السلطات العسكرية والسياسية؛

(د) تعززت الجهود المبذولة من أجل حماية الأطفال بفضل مواصلة تعميم مراعاة قضايا الأطفال والصراعات المسلحة داخل بعثات حفظ السلام عن طريق مستشاري حماية الأطفال وتعزيز التعاون بين اليونيسيف ومفوضية حقوق الإنسان.

١٥٨ - وفي حين أحرز تقدم مع بعض الأطراف في حالات صراع، فإن وتيرة التقدم المحرز مع أطراف أخرى كانت أبطأ. ففي سري لانكا، يلزم مشروع خطة العمل الذي تقدمت به منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير الجماعة بعدم تجنيد أطفال تقل أعمارهم عن ١٧ عاماً، وهذا لا يتوافق مع المعايير الدولية. وفي ميانمار، وعلى الرغم من أن الاتحاد الوطني الكاريني والحزب الكاريني التقدمي الوطني وقعا مع الأمم المتحدة صكي التزام بعد إدراجها اسميهما في مرفقي تقريري السنوي إلى مجلس الأمن لعام ٢٠٠٦، فإن حكومة ميانمار بقيت متحفظة بشأن السماح بمواصلة الحوار نظراً لشواغل متنوعة مرتبطة بمركز الطرفين كجهتين من غير الدول. وتنطبق حساسيات من هذا النوع على الصراع في كولومبيا. أما في أوغندا، فإن خطة العمل التي تفي بالمعايير الدولية لم توضع بعد في صيغتها النهائية.

سادساً - التوصيات

١٥٩ - يُوصى بأن ينظر مجلس الأمن في إعطاء قدر متساو من الرعاية والاهتمام للأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة في كافة الحالات التي تثير القلق المدرجة في المرفقين الملحقين بتقريري.

١٦٠ - ويُوصى أيضاً بأن يعطي مجلس الأمن قدراً متساوياً من الأهمية لجميع أنواع الانتهاكات الجسيمة بحيث لا تقتصر على تجنيد واستخدام الأطفال بل وتشمل أيضاً قتل الأطفال وتشويههم والاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي الخطير

والاختطاف والاعتداء على المدارس والمستشفيات وحرمان الأطفال من المساعدات الإنسانية.

١٦١ - وعلى الرغم من الإقرار بالجهود التي تبذلها بعض البلدان والتعاون الذي تبديه، فإنه يجب تقديم الدعم لتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) في جميع الحالات المثيرة للقلق.

١٦٢ - ويشجع مجلس الأمن على مواصلة دعوة الأطراف في حالات الصراع المسلح المدرجة أسماؤها في المرفقين الملحقين بتقريري إلى إعداد خطط عمل ملموسة ومحددة بأطر زمنية لوقف الممارسات التي اتهموا بها من تجنيد للأطفال واستخدامهم ووقف الانتهاكات والإساءات الأخرى التي يرتكبونها بحق الأطفال، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم والاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي الخطير والاختطاف والاعتداء على المدارس والمستشفيات وحرمان الأطفال من المساعدات الإنسانية، في انتهاك للالتزامات الدولية المنطبقة عليهم، وتوسيع نطاق الدعوة لإعداد خطط عمل تشمل جميع الحالات المثيرة للقلق.

١٦٣ - وأرحب بمواصلة مجلس الأمن نظره في فرض تدابير محددة الهدف ضد الأطراف في الصراعات المسلحة التي تواصل ارتكاب انتهاكات جسيمة في حق الأطفال في الصراعات المسلحة بصورة منهجية في تحد لتوصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة وقرارات المجلس. ويتعين على مجلس الأمن النظر في طائفة من التدابير، بما فيها فرض حظر على تصدير أو توريد الأسلحة وحظر على تقديم المساعدة العسكرية، وفرض قيود على سفر القادة واستبعادهم عن أي هياكل للحكم وأحكام العفو العام، وفرض قيود على تدفق الموارد المالية إلى الأطراف المعنية.

١٦٤ - ويُشجَّع مجلس الأمن على منح فريقه العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة صلاحية تقديم توصية إلى المجلس بفرض تدابير محددة الهدف ورصد تنفيذ تلك التدابير على الأطراف في الصراعات المسلحة التي ترتكب انتهاكات جسيمة في حق الأطفال في جميع الحالات المثيرة للقلق المدرجة في المرفقين الملحقين بتقريري.

١٦٥ - ويُوصى بتعيين مستشارين معنيين بحماية الأطفال ضمن ولايات جميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية المعنية المستقبلية حسبما يقتضيه الحال وذلك من أجل تقوية عمليات الرصد والإبلاغ وتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب للتمكن من الدعوة والاستجابة بصورة فورية فيما يتعلق بحماية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة في تلك الحالات.

١٦٦ - وينبغي للدول الأعضاء المعنية العمل بصورة فعالة على محاكمة الأشخاص المسؤولين عن تجنيد الأطفال واستخدامهم وعن الانتهاكات الجسيمة الأخرى التي ترتكب بحقهم وذلك من خلال الأنظمة القضائية الوطنية. ويُشجَّع مجلس الأمن على أن يحيل إلى المحكمة الجنائية الدولية قضايا الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في الصراعات المسلحة التي تقع ضمن اختصاصها للتحقيق فيها ومقاضاة المسؤولين عنها.

١٦٧ - ويتعين على الدول الأعضاء المعنية التنسيق مع ممثلتي الخاصة في مساعيها لدى الأطراف من غير الدول لضمان حماية واسعة وفعالة للأطفال المعرضين للحالات المثيرة للقلق.

١٦٨ - وتشجَّع الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل على اتخاذ تدابير لمساندة توصيات لجنة حقوق الطفل؛ وتعزيز التدابير الوطنية والدولية المتخذة لمنع تجنيد الأطفال في قوات أو جماعات مسلحة واستخدامهم في أعمال القتال، ولا سيما عن طريق توقيع البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة والتصديق عليه، وسن تشريعات تحظر صراحة تجنيد الأطفال في قوات أو جماعات مسلحة واستخدامهم في أعمال القتال؛ وتقديم تقارير بموجب البرتوكول الاختياري إلى لجنة حقوق الطفل؛ وتطبيق الولاية القضائية خارج حدود الإقليم بهدف تعزيز الحماية الدولية للطفل من التجنيد.

١٦٩ - وتُحث الدول الأعضاء على العمل على تنفيذ إستراتيجية شاملة لمساعدة ودعم ضحايا جرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها مما يمكن الأطفال الذين يقعون ضحايا ذلك الاستغلال الجنسي، أو يولدون نتيجة له، من الحصول على دعم هم بأمس الحاجة إليه.

١٧٠ - ويتعين على المانحين تزويد الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والشركاء بالموارد والأموال المناسبة لدعم عمليات إعادة تأهيل وإدماج جميع الأطفال الذين كانوا مرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة، بما في ذلك تنفيذ أنشطة برنامجية فعالة وذات صلة تعزز تلك الجهود مع ضمان استدامة تلك الأنشطة على المدى البعيد واستمراريتها.

١٧١ - وتُحث الدول الأعضاء على المعالجة الفورية لما يلحق بالإنسان وبحقوقه ونموه من آثار مروعة نتيجة للذخائر العنقودية. وتحقيقاً لهذا الغرض، تُشجع الدول الأعضاء على إبرام صك ملزم يحظر استخدام وتطوير وإنتاج وتخزين ونقل الذخائر العنقودية التي تلحق بالمدنيين أضرارا غير مقبولة؛ ويقضي بتدمير المخزونات الحالية من تلك الذخائر؛

وينص على إزالتها والتوعية بمخاطرها وتنفيذ أنشطة تحد من تلك المخاطر، وتقدم الدعم والمساعدة للضحايا وتمد لهم يد التعاون، واتخاذ تدابير للامتثال والشفافية.

سابعا – القائمتان المرفقتان[٥]

١٧٢ – يضم هذا التقرير مرفقين[٦]. ويتضمن المرفق الأول قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم في حالات الصراع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، مع ذكر الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة الأخرى المرتكبة في حق الأطفال. ويتضمن المرفق الثاني قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم إما في حالات الصراع المسلح غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أو في الحالات الأخرى المثيرة للقلق، وأيضاً مع ذكر الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة الأخرى المرتكبة في حق الأطفال.

١٧٣ – ومن الجدير بالذكر أن المرفقين لا يأتيا على ذكر بلدان بعينها. فالغرض من القائمتين المرفقتين هو تحديد الأطراف المسؤولة في صراعات معينة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة محددة في حق الأطفال. ولذلك فإن أسماء البلدان ترد فقط للإشارة إلى المواقع أو الحالات التي ترتكب فيها الأطراف المخالفة الانتهاكات المذكورة.

(٥) عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، يسترشد هذا التقرير بالمعايير المتعلقة بتحديد وجود صراع مسلح حسبما يرد في القانون الإنساني الدولي والسوابق القضائية الدولية. فالإشارة إلى حالة تثير القلق لا تعتبر تحديداً قانونياً، والإشارة إلى طرف من غير الدول لا يؤثر على مركز الطرف القانوني.

(٦) وردت أسماء الأطراف في المرفقين حسب الترتيب الأبجدي.

المرفق الأول

قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم في حالات الصراع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، مع ذكر الانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة في حق أطفال

الأطراف في أفغانستان

قوات طالبان

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل وتشويه أطفال ومهاجمة مدارس خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأطراف في بوروندي

حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية – أغاتون رواسا

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى

١ – الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اغتصاب أطفال وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ – اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل وتشويه أطفال ومهاجمة مدارس خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣ – الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اغتصاب أطفال وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١ - القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واختطافهم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واختطافهم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣ - جبهة القوميين ودعاة الاندماج

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اختطاف أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤ - جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اختطاف أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥ - جماعات الماي ماي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وماني‌يما وكاتانغا، غير المندمجة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اختطاف أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦ - الحركة الثورية الكونغولية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اختطاف أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧ - ألوية غير مندمجة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، موالية لزعيم المتمردين لوران نكوندا

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واختطافهم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأطراف في الصومال

١ - فلول اتحاد المحاكم الإسلامية السابق

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - الحكومة الاتحادية الانتقالية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم وعن مهاجمة مدارس ومستشفيات وعن عدم السماح بإيصال مساعدات إنسانية إلى الأطفال في الفترة المشمولة بالتقرير.

الأطراف في ميانمار

١ - الجيش البوذي الكاريني الديمقراطي

٢ - مجلس سلام الاتحاد الوطني الكاريني/جيش التحرير الوطني الكاريني

٣ - جيش استقلال كاشين

٤ - جيش التحرير الوطني الكاريني

٥ - الجيش الكاريني

٦ - جبهة التحرير الشعبية الوطنية الكارينية

٧ - جيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار

٨ - جيش ولاية شان للجنوب

٩ - جيش ميانمار

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم وعن عدم السماح بإيصال مساعدات إنسانية إليهم في الفترة المشمولة بالتقرير.

١٠ - جيش ولاية وا المتحدة

الأطراف في نيبال

الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اختطاف أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأطراف في جنوب السودان

١ - الأطراف الخاضعة لسلطة حكومة السودان

(أ) قوات دفاع جنوب السودان، بما فيها قوات اللواء غابريال تانغ جنيبي

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(ب) القوات المسلحة السودانية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اغتصاب أطفال وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - الأطراف الخاضعة لسيطرة حكومة جنوب السودان

(أ) قوات دفاع بيبور

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(ب) الجيش الشعبي لتحرير السودان

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اغتصاب أطفال وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأطراف في دارفور

١ - الأطراف الخاضعة لسيطرة حكومة السودان

(أ) جماعات المعارضة التشادية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(ب) المليشيات التي تدعم حكومة ولاية دارفور، والمعروفة باسم الجنجويد

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم وعن مهاجمة مدارس ومستشفيات وعن عدم السماح بإيصال مساعدات إنسانية إلى الأطفال في الفترة المشمولة بالتقرير.

(ج) قوات الشرطة بما فيها الشرطة الاحتياطية المركزية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(د) قوات الدفاع الشعبية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(هـ) القوات المسلحة السودانية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم وعن مهاجمة مدارس ومستشفيات وعن عدم السماح بإيصال مساعدات إنسانية إلى الأطفال في الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - الأطراف المتمردة السابقة التي قبلت باتفاق سلام دارفور

(أ) حركة العدل والمساواة (جناح السلام)

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(ب) جيش تحرير السودان/أبو القاسم

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(ج) جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(د) جيش تحرير السودان/ميني ميناوي

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣ - الأطراف المتمردة التي رفضت اتفاق سلام دارفور

(أ) جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اختطاف أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(ب) جيش تحرير السودان/فصيل عبد الشافي

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اختطاف أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

المرفق الثاني

قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم في حالات الصراع المسلح غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، أو في حالات أخرى مثيرة للقلق، مع ذكر الانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة في حق أطفال

الأطراف في أوغندا

١ - جيش الرب للمقاومة

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اغتصاب أطفال وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - القوات المسلحة الحكومية ووحدات الدفاع

(أ) وحدات الدفاع المحلية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اغتصاب أطفال وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(ب) قوات الدفاع الشعبي الأوغندية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اغتصاب أطفال وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأطراف في تشاد

١ - الجيش الوطني التشادي

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - جماعات الدفاع الذاتي التشادية الناشطة في أديه ودوغدور وموغورورو

٣ - المليشيات المدعومة من حكومة السودان، المعروفة باسم الجنجويد

٤ - الجماعات المسلحة السودانية المدعومة من حكومة تشاد

(أ) حركة العدل والمساواة

(ب) جيش تحرير السودان/فصيل مجموعة الـ ١٩

٥ - اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن اغتصاب أطفال وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم.

الأطراف في سري لانكا

١ - فصيل كارونا

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واختطافهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - نمور تاميل إيلام للتحرير

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واختطافهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأطراف في الفلبين

١ - جماعة أبو سياف

٢ - جبهة مورو الإسلامية للتحرير

٣ - الجيش الشعبي الجديد

الأطراف في كولومبيا

١ - جيش التحرير الوطني

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واختطافهم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم وعن عدم السماح بإيصال مساعدات إنسانية إلى الأطفال في الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واختطافهم واغتصابهم وعن اعتداءات جنسية خطيرة أخرى عليهم وعن عدم السماح بإيصال مساعدات إنسانية إلى الأطفال في الفترة المشمولة بالتقرير.

٣ - جماعات مسلحة غير مشروعة لا تشارك في عملية التسريح

(أ) قوات الدفاع الريفية لمقاطعة كاساناري

(ب) جبهة كاسيكي بيبينتا